المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل
The Scientific Journal of King Faisal University
العلوم الإنسانية والإدارية
Humanities and Management Sciences

مؤشرات جودة المجلات الإنسانية والاجتماعية: كلمة التحرير

عبدالرحمن عيسى الليلي [1 2]، عبدالرحيم فتحي إسماعيل [1 3]، خالد سعد المطرب [2]، مسفر سعود السلولي [4]، فتحي محمد أبوناصر [5 6]، عائذ إبراهيم المبارك [7]، أحمد علي الحازمي [8]، أماني خلف الغامدي [9]، علي خليفة عبداللطيف [1]، محمد عبد اللطيف الملا [2]، مهدي محمد العمري [2]، الجوهرة فهد خالد آل سعود [10]

[1] المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، الأحساء، السعودية
[2] قسم المناهج وطرق التدريس، كلية التربية، جامعة الملك فيصل، الأحساء، السعودية
[3] قسم المناهج وطرق التدريس، كلية التربية، جامعة أسيوط، أسيوط، مصر
[4] قسم المناهج وطرق التدريس، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية
[5] المركز الوطني لأبحاث الموهبة والإبداع، جامعة الملك فيصل، الأحساء، السعودية
[6] قسم القيادة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك فيصل، الأحساء، السعودية
[7] قسم المحاسبة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك فيصل، الأحساء، السعودية
[8] قسم التربية، جامعة جازان، جازان، السعودية
[9] قسم المناهج وطرق التدريس، كلية التربية، جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل، الدمام، السعودية
[10] قسم الطفولة المبكرة، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية

Key Performance Indicators for Social-Science and Humanities Journals: Editorial

Abdulrahman Essa Al Lily [1 2], Abdelrahim Fathy Ismail [1 3], Khaled Saad Ben-Motreb [3], Misfer S. AlSalouli [4], Fathi Mohammed Abunasser [5 6], Ayth Ibrahim Almubarak [7], Ahmed Ali Alhazmi [8], Amani Khalaf Alghamdi [9], Ali Khalifa Abdullatif [1], Mohammed Abdullatif Almulla [2], Mahdi Mohammed Alamri [2] and AlJohara Fahad Khalid Al Saud [10]

[1] The Scientific Journal of King Faisal University, Al Ahsa, Saudi Arabia
[2] Department of Curriculum and Teaching Methods, College of Education, King Faisal University, Al Ahsa, Saudi Arabia
[3] Department of Curriculum and Teaching Methods, College of Education, Assiut University, Assiut, Egypt
[4] Department of Curriculum and Teaching Methods, College of Education, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia
[5] The National Research Centre for Giftedness and Creativity, King Faisal University, Al Ahsa, Saudi Arabia
[6] Department of Educational Leadership, , King Faisal University, Al Ahsa, Saudi Arabia
[7] Accounting Department, Business School, King Faisal University, Al Ahsa, Saudi Arabia
[8] Education Department, Jazan University, Jazan, Saudi Arabia
[9] Department of Curriculum and Teaching Methods, College of Education, Imam Abdul Rahman bin Faisal University, Dammam, Saudi Arabia
[10] Early Childhood Department, College of Education, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia

LINK الرابط	RECEIVED الاستقبال	ACCEPTED القبول	PUBLISHED ONLINE النشر الإلكتروني	ASSIGNED TO AN ISSUE الإحالة لعدد
https://doi.org/10.37575/h/edu/1234	01/02/2021	01/03/2021	01/03/2021	01/03/2021

NO. OF WORDS عدد الكلمات	NO. OF PAGES عدد الصفحات	YEAR سنة العدد	VOLUME رقم المجلد	ISSUE رقم العدد
11039	11	2021	22	1

الملخص

تمت دعوة اثنا عشر ناقدًا أكاديميًا مهتمًا بإدارة المجلات الأكاديمية، للمشاركة في تأليف "كلمة التحرير" هذه؛ حيث شاركوا في حلقة نقاش مكونة من ثلاث جولات من أجل توليد معايير مقترحة لتجويد إدارة المجلات العلمية. وتمت صياغة نتائج النقاش في خمسة معايير عامة؛ كل واحد منها يتضمن عددًا من مؤشرات الجودة القابلة للقياس. أول هذه المعايير جودة الإمكانات البشرية، ويتضمن عددًا من المؤشرات كمؤشر التنوع الجندري (تمثيل الرجال والنساء عند اختيار أعضاء هيئة التحرير والمحكمين). ثانيًا، جودة الاشتراطات الأدبية والأخلاقية، وتشمل مبادئ رفض الأوراق وقبولها بما في ذلك مبدأ الرفض الذي تعتمده بعض المجلات المرموقة للأوراق التي يتوقع عدم رواج اقتباسها (أو ما يسمى بـ "التأثير"). ثالثًا، جودة الاشتراطات التنظيمية، كضمان حقوق المؤلف والشفافية في إجراءات التحكيم والنشر (كمعرفة المدة المتوقعة من التسليم إلى صدور قرار المحكمين). رابعًا، جودة الإمكانات الإلكترونية، كإتاحة النشر الإلكتروني الفوري للورقة حال قبولها. خامسًا، جودة الاشتراطات الفنية، ويندرج فيها مؤشرات تتعلق بتوفر تقارير وإحصاءات سنوية معلنة عن سير عمل المجلة وإنجازاتها. تمتاز هذه الورقة بميزات ثلاث: الميزة الأولى أنها تناقش المعايير المقترحة بالمقارنة مع المعايير القائمة والتي أسستها ويتبناها عدد من الجهات الرائدة (مثلاً، سكوبس وكلاريفيت). الثانية أنها تسلط الضوء على التحديات المحتملة عند محاكمة المجلات العربية بالمعايير المقترحة، على أمل أن هذه المعايير يمكن أن تكون النواة الأولى لتجديد المجلات العلمية في العالم العربي. والميزة الثالثة أن الورقة تقيّم المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل وفقًا للمعايير المقترحة؛ وبالتالي فهي تختبر هذه المعايير ذاتيًا.

ABSTRACT

Twelve academic critics (interested in the management of academic journals) have been invited to partake in the composition of this editorial. They have engaged in three main rounds to craft standards for journals. Five holistic standards have been manufactured, each one consisting of measurable key performance indicators. The first is human potential, which discusses, for instance, the representation of genders among editorial board members and reviewers. The second is ethics, for example, problematising the practice of judging articles and journals merely based on their ability to attract citations, and thus make a so-called 'impact'. The third is regulations, deeming it necessary to ensure transparency and protect authors' rights (e.g. by publishing the expected time from submission to first decisions). The fourth is digital quality, such as the online publication of manuscripts right after their acceptance. The fifth is technical sophistication, including the availability of regularly published statistics on the journal's workflow. This editorial has three strong points: first, it discusses the proposed standards by comparing them with existing standards imposed by major organisations (namely Scopus and Clarivate); second, it sheds light on potential challenges that may be encountered when exposing Arab journals to the proposed standards, hoping that these standards act as a starting point for a fundamental reform in Arab journals; third, it evaluates the Scientific Journal of King Faisal University according to the proposed standards, thereby empirically testing out these standards.

KEYWORDS
الكلمات المفتاحية
Arab academia, Clarivate, ISI, Measurement, Publication, Scopus.
آي إس آي، البحث العلمي، سكوبس، قياس، كلاريفيت، النشر.

CITATION
الإحالة
Al Lily, A.E., Ismail, A.F., Ben-Motreb, K.S., AlSalouli, M.S., Abunasser, F.M., Almubarak, A.I., Alhazmi, A.A., Alghamdi, A.K., Abdullatif, A.K., Almulla, M.A., Alamri, M.M. and Al Saud, A.F.K. (2021). Muashirat jawdat almajallat al'iinsaniat walaijtimaeiat: Kalimat altahrir 'Key performance indicators for social-science and humanities journals: Editorial'. *The Scientific Journal of King Faisal University: Humanities and Management Sciences*, **22**(1), i-xi. DOI: 10.37575/h/edu/1234
الليلي، عبدالرحمن عيسى، إسماعيل، عبدالرحيم فتحي، المطرب، خالد سعد، السلولي، مسفر سعود، أبوناصر، فتحي محمد، المبارك، عائذ إبراهيم، الحازمي، أحمد علي، الغامدي، أماني خلف، عبداللطيف، علي خليفة، الملا، العمري، مهدي محمد، محمد عبد اللطيف، آل سعود، الجوهرة فهد خالد. (2021). مؤشرات جودة المجلات الإنسانية والاجتماعية: كلمة التحرير. *المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل: العلوم الإنسانية والإدارية*، **22**(1)، i - xi.

1. تهيئة

المعرفة أداة من أدوات القوة وفرض "السلطة" (سلطة النفوذ وسلطة التحكم في الوعي البشري). إن "امتلاك" المعرفة مرادف لامتلاك السلطة؛ لذلك سعت الأمم في الماضي والحاضر إلى امتلاك المعرفة والتحكم بها، بل إلى تحديد "معايير" المقبول والمرفوض منها، والموثوق والوهمي، والمرموق والمبتذل؛ متحكمين بذلك في تصورات البشر عن الحياة. في هذا السياق، يمكن قراءة فلسفة الاهتمام المتزايد من شعوب العالم بأوعية النشر الأكاديمي والحرص على تحديد معاييرها ودعمها بشتى أوجه الدعم. إن التداخل بين السلطة والمعرفة لم يجعل أوعية النشر والحكم عليها تتسم

Corresponding Author: Abdulrahman Essa Al Lily 00966540015997, aallily@kfu.edu.sa المؤلف المراسل: عبدالرحمن عيسى الليلي

بـ"البراءة"؛ فالأمم تتنافس في التحكم في المعرفة ليس لذات المعرفة فحسب، بل لكونها وسيلة تخدم النفوذ والهيمنة (خليفة، 2017).

لا شك أن المجتمعات الغربية تميزت في هذا الميدان وتقدمت عن غيرها من المجتمعات في مجال تأسيس وتأطير معايير جودة المعرفة (هنا، النشر الأكاديمي في المجلات العلمية). تُميز المجتمعات الغربية أو أي مجتمع آخر ظاهرة طبيعية؛ إذ إن التمايز بين الأمم والمجتمعات حالة تاريخية لا يمكن تجاهلها بأي حال. وعليه فإن تميز مجموعة على مجموعة أو مجتمع عن آخر ليس ظاهرة "طبيعية" فحسب، بل يعد محركًا لتطور المجتمعات. هذا التميز سيكون أخلاقيًا إذا كان في ظل ظروف متكافئة بين المتنافسين (علي، 2015). إن التطور التقني والمعلوماتي والتربوي الذي يشهده العالم أسهم في منح فرص سخية لمجتمعات لم تتمتع بهذه الفرص من قَبْل؛ فعلى سبيل المثال، أعطى هذا التطور فرصًا (على الأقل بشكل نظري) للمجتمع العربي الأكاديمي أن يسهم في تطور إدارة النشر العلمي العالمي. ولكن المجتمع العربي لم يستغل هذه الفرصة بشكل كافٍ في مجال العلوم الإنسانية (خاصة باللغة العربية) مثلما استغلها في العلوم الأساسية والتطبيقية المنشورة بالإنجليزية. فلم يكن لهم حصة وإسهام ملحوظ في قطاع إدارة النشر العالمي.

إن التطور في مجال منظومة النشر العلمي ينبغي ألا يكون حِكْرًا على جهة معينة أو إقليم معين؛ والمجتمع العلمي العربي ينبغي أن يكون شريكًا رئيسًا في ذلك من خلال الإسهام العلمي في تطوير معايير ومؤشرات كفاءة النشر العلمي و"صناعته" (الخطيب، 2020). فالتطور الحقيقي للمجتمع البشري هو نتيجة لتعاون معرفي بين جميع مكوناته باختلاف ثقافاتهم وأصولهم. من هذا المنطلق، ينبغي على الأكاديميين العرب المبادرة إلى اقتراح مصفوفات لمعايير ومؤشرات لضمان جودة النشر العلمي وللإسهام في الإدارة العالمية للمعرفة ومنظومة البحث العلمي.

يبدو أن الانغلاق داخل معايير "شركات" النشر الدولية الغربية أغلق باب الإبداع والابتكار التنظيمي والإداري العربي، وعظَّم من فكرة "قداسة" المعايير الأكاديمية الغربية التي يُرى أنه لا يمكن التخلص من هيمنتها الدولية في ظل الأوضاع البحثية القائمة وقصور التأطير لرواد البحث العلمي العربي من الأفراد والمؤسسات. في حين أن هذه المؤسسات الدولية لا تقوم -في حقيقتها- إلا على معايير محدودة وضيقة، ويمكن أن تكون هناك نماذج أخرى تتقدم عليها من خلال الدعم المؤسسي وتكاتف جهود المصلحين الأكاديميين العرب للتخلص من هيمنة هذا "المارد" (الصياح، 2021). ثم إنه ليس لدى الأكاديميين العرب ما يُعجزهم (تقنيًا ومعرفيًا وإداريًا ومهاريًا) عن تحقيق السبق في صناعة منظومة النشر العلمي الرصين، خاصة مع توافر القدرة الإدارية والفنية واللوجستيات والكوادر البشرية التي يمكنها أن تحقق ذلك. وقد ينبع ذلك من استسهال الأكاديميين العرب لاستخدام الأطر الغربية وعدم تجشم عناء محاولة تطوير تلك الأطر لضآلة نسبة إنتاجهم العلمي التي لا تؤثر في تطوير المعرفة العلمية العالمية؛ فأصبحوا تابعين مقلدين للمدارس الغربية.

نحن بحاجة إلى مبادرات عربية المنشأ قادرة على المنافسة الدولية بمعايير متفردة ومؤثرة قادرة على تجاوز التحديات المادية والفنية المتعلقة بمعايير وضوابط النشر العلمي. وخاصة أن نقد النماذج المطورة من قبل شركتي سكوبس وكلاريفيت من السهولة بمكان (Lariviere and Sugimoto, 2019). فعلى سبيل المثال، ثمة نقطة ضعف جوهرية في هذه النماذج القائمة، وهي أنها تجعل جودة مجلة ما مرهونة بمدى تأثيرها، وتقدير مدى التأثير على مدى الاقتباس، وهذا يعكس بساطة في التحليل وعدم فهم عميق لأبسط النظريات الإدارية والاجتماعية ومبادئ "القياس" لمدى التأثير (Huang, 2018). قياس مدى التأثير علم معقد، و"التأثير" تتحكم فيه عوامل عديدة ومعقدة (منها العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية والتقنية)؛ ولكنَّ هاتين الشركتين اختارتا متغيرًا واحدًا فقط، وجعلته هو الأوحد، والأوحد فقط (وهو متغير مدى الاقتباس) (Wouters *et al.*, 2019). تجدر الإشارة إلى أن الرأسمالية هي المهيمنة اليوم؛ وعليه، فقضية الجودة ألصقت بكل شيء (بما في ذلك جودة النشر الأكاديمي) وبأدوات الرأسمالية (وهي التوسع والانتشار وجذب العملاء والتأثير).

وعليه، فالأبحاث العلمية يتم النظر إليها في الوقت الراهن على أنها "منتجات" تخدم التوجه الرأسمالي المهيمن؛ فجودة الورقة العلمية تكمن في توسعها وانتشارها وجذب القراء والتأثير (Lahiry *et al.*, 2019).

إن قوة هذه الورقة التي بين يديك أيها القارئ لا تكمن فقط في محاولتها لاقتراح مصفوفة معايير ومؤشرات جودة للمجلات تنافس الجهود الغربية الحالية، وإنما في إلهام الأكاديميين العرب (أو غير الغربيين بشكل عام) ليكون لهم دور ريادي في قيادة إدارة قطاع النشر العالمي. في القرون الأخيرة، جرت العادة بأن الابتكار في المجال الأكاديمي يأتي من الغرب كمنشأ، ثم يكون دور العرب -وغيرهم من الأمم- في التفكير بكيفية تطبيق أو "استهلاك" هذا الابتكار. في الوقت الذي تُوجَّه فيه الجهود في الغرب حول نقد وتفنيد وتطوير هذا الابتكار، يتجه العرب إلى البحث عن مجرد سبل تطبيقه والتنافس في تبني واعتناق هذا الابتكار (العقاب، 2018). تجدر الإشارة إلى أنه ظهر عددٌ من المحاولات "العربية" لتحديد معايير تجويد العمل في المجلات العلمية العربية؛ ولكن هذه المحاولات في حقيقة الأمر ما هي إلا "محاكاة" لما جاء في المعايير الدولية (كـ: سكوبس وكلاريفيت)، أو محاولة إصلاح "متواضعة" لم تخضع لعمل علمي ومؤسسي منظم وعميق، وممول بشكل قوي، بحيث تنبع المعايير المستحدثة من احتياجات المجتمع العربي. لذا ظلت هذه المحاولات "مستوردة" ومثَّلت مبادرات محدودة. هذا "الاستنساخ" للجهود الغربية ينبغي أن يخضع للتفكير الناقد الجاد العميق.

2. المنهجية

"النشر من أجل انتقاد النشر" ممارسة من الممارسات المحدودة النادرة، فلا يوجد مؤتمرات وندوات ومجلات وتخصصات علمية ودعم مالي يُعنى بهذا المجال إلا ما ندر. هذه الممارسة عادة ما تكون متروكة لنوع معين من الأوراق (مثلا، "الأوراق المعتمدة على وجهة النظر" أو "خطاب للمحرر" أو "كلمة رئاسة هيئة التحرير")، وفي أفضل حالاتها يخصص لها "أعداد خاصة" في المجلات العلمية. هذا بالرغم من أن النشر هو ركن أساس يقوم عليه العمل الأكاديمي، غير أن الأكاديميين قرروا أن يعتنقوا فلسفات ومبادئ النشر الأكاديمي في الحلة نفسها التي قدمت إليهم من أجيال سابقة دون تعريض جوهرها للتفكير والتأمل الناقد العميق، ولولا تدخل القطاع الخاص في مجال النشر الأكاديمي، لأصبح حالنا في إدارة النشر الأكاديمي يرثى له، ولأصبح الباحث يعاني من رجعية في كيفية التعامل مع المجلات العلمية. وعليه، أتت هذه الورقة لتعزز فكرة "النشر لنقد النشر" وإعادة النظر في عدد من قضايا النشر الأكاديمي.

تعرض هذه الورقة معايير ومؤشرات عِلمية وفنية وأكاديمية مقترحة في مجال المجلات العلمية المحكمة. كما أنها تناقش الوضع الراهن للمجلات العربية وفقًا لهذه المعايير والمؤشرات؛ ولا سيما أن عددًا من المجلات العربية الإنسانية والاجتماعية تعاني من نوع من محدودية العمل المؤسسي المنظم وفي تطوير سياساتها، ولا تحكمها أسس ومعايير واضحة ومنشورة. كما تناقش الورقة العوامل العربية التي تعزز أو تعوق هذه المعايير. تعد صياغة المعايير والمؤشرات بمنزلة الخطوط الموجِّهة والمرشدة للمنظومة الإدارية للمجلات العلمية العربية. فالملاحظ أن البلدان العربية لا تفتقر إلى وجود مؤسسات جامعية، ومراكز بحثية -فهناك مؤسسات تعليمية ومراكز بحثية كثيرة- وإنما تفتقر إلى ضعف القدرة المؤسسية البحثية، وتعاني من قصور واضح في معايير النشر العلمي المتميز، وحوكمة منظومة النشر العلمي ومؤسساته (الخطيب، 2020).

وحرصًا من المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل على أن يكون لها دور ريادي في قيادة زمام التطوير في عالم النشر الأكاديمي، فقد قامت بهذه المبادرة التي تتضمن إعداد معايير ومؤشرات جودة كنموذج ريادي. وفيما سيأتي استعراض للمعايير والمؤشرات المقترحة، من باب تطبيق مفهوم التأمل الناقد؛ فقد قامت هذه المجلة بتقييم نشاطها وفقًا لهذه المعايير خلال سنة 2019 وسنة 2020. يتضمن النموذج المقترح خمسة معايير: 1) الجودة البشرية، 2) الجودة الأدبية والأخلاقية، 3) الجودة اللوجستية والتنظيمية، 4) الجودة الإلكترونية، 5) الجودة الفنية، مع نموذج تطبيقي لواقع المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل. وفيما يأتي توضيح لمؤشرات الجودة لكل

معيار من هذه المعايير، مع وجود جدول يلخص هذه المعايير، ويعرض الدرجة الممنوحة للمجلة العلمية لجامعة الملك فيصل في كل معيار وكل مؤشر من مؤشرات الجودة.

إن المنهجية المتبعة لتوليد هذه المعايير أشبه ما تكون بمنهجية نوعية قريبة من المنهجية التقليدية المسماة بـ"طريقة دلفي"؛ حيث إن هذه الورقة ربطت بين 12 خبيرًا من الخبراء، في ثلاث جولات، للوصول إلى تصور لمعايير ومؤشرات جودة للمجلات. وقبل الشروع في الحديث عن المعايير، تجدر الإشارة إلى أن هذه المعايير تُعنى بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، وليس العلوم الأساسية والتطبيقية. هذا بحد ذاته انتقاد للمعايير القائمة والمتبناة من قبل سكوبس وكلاريفيت؛ حيث إنهم يحاكمون العلوم الإنسانية والعلوم الأساسية بنفس المعايير، متجاهلين بذلك -وبشكل غير منطقي- فلسفة العالم الأكاديمي، وقواعد أساسية منهجية ومبادئ رئيسة أنطولوجيًّا (Ontologically) وأبستمولوجيًّا (Epistemologically) وأكسيولوجيًّا (Axiologically).

3. جودة الإمكانات البشرية: المعيار الأول

يمثل العنصر البشري في إدارة المجلة العلمية العامل الرئيس لنجاحها، وقد تم تخصيص تسعة مؤشرات تتعلق بالعنصر البشري، تحت مسمى "جودة الإمكانات البشرية" كما هو موضح في (جدول 1).

جدول 1: معيار الجودة البشرية من معايير جودة المجلات العلمية

رقم	مؤشر الجودة	الدرجة المعيارية	الدرجة المكتسبة من المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل			
			سنة 2019	سنة 2020	نسبة التحسن	نسبة التطوير المطلوبة لتحقيق المعيار
1	وجود "مدير تحرير"، يعنى بالتواصل مع المؤلفين والمحكمين ومهنة التحرير.	5	4	5	%20	%0
2	وجود هيئة تحرير ولجنة استشارية دولية.	5	5	5	%0	%0
3	وجود "مسؤول فني"، يعنى بصف الأوراق العلمية والإشراف على الموقع ونحوه.	5	5	5	%0	%0
4	إتقان فريق العمل جميع اللغات التي تنشرها المجلة.	10	7	7	%0	%30
5	توفير فرص "تطوير مهني معرفي ومهاري وبحثي مستمر" لفريق المجلة.	5	2	5	%60	%0
6	تنوع هيئة التحرير جغرافيًا و إقليميًا.	10	0	10	%100	%0
7	تنوع المؤلفين جغرافيًا و إقليميًا.	10	7	7	%0	%30
8	تنوع المحكمين جغرافيًا و إقليميًا.	5	1	1	%0	%80
9	تمثيل كلا النوعين (رجال ونساء) في إدارة المجلة ونشاطها.	5	0	2	%40	%60
	المجموع	70 نقطة	31 نقطة	47 نقطة	%27	%22
	النسبة التقدير		%52 F	%78 C+		

يتضمن هذا المعيار ("الجودة البشرية") عددًا من المؤشرات التي تؤكد ضرورة أن تستند المجلات العلمية الرصينة في العالم العربي إلى كادر بشري ذي مواصفات جودة عالية. بدايةً، نحتاج إلى إعادة النظر في دور هيئة التحرير، ولنتساءل: هل يقوم رئيس التحرير وطاقمه في المجلات العلمية العربية بدورهم الحقيقي من حيث امتلاك رؤية تطويرية لتجويد صناعة النشر في مجلاتهم؟ أو أنهم يوكلون مهامهم إلى سكرتارية التحرير التي لا يتعدى دورها -في الغالب- الدور "التيسيري" و"التسييري" الإداري. سؤال مهم يبحث عن إجابة: هل الأسماء الموجودة في رئاسة تحرير المجلات مختارة وفق آلية ومعايير علمية تشمل تنوع التخصصات، ولا سيما أن معظم المجلات العربية غير تخصصية؟

إن هيئة التحرير في بعض المجلات العربية لا تعدو كونها مجموعة من الأسماء الأكاديمية التي تستكمل وجاهة المجلات، أما الدور الحقيقي المنوط بها فهو دور غائب حتى الآن في معظم المجلات العربية على أغلب تقدير. هيئة التحرير هي أبرز الموارد البشرية بالمجلات العلمية. ينبغي أن يكون دورها تطويريًّا ذا رؤية ناقدة للمجلة مطورة لها، من خلال رسم السياسات التي ترتقي بصناعة نشر البحوث والأورق العلمية في المجلة خاصة، وفي العالم العربي عامة. تشير استطلاعاتنا الميدانية الاستكشافية إلى أن بعض رؤساء هيئة التحرير العرب لا يعلمون شيئًا عن سياساتها في النشر، أو حتى تعليمات النشر بها، أو حتى معايير تصنيف المجلات العالمية، أو جهات تصنيفها.

يلاحظ أنه في البيئة العربية يتم وضع شخص ذي صفة إدارية على رأس المجلات وليس شخصًا ذا اهتمام بصناعة النشر العلمي، فقد نجد أن رئيس الجامعة، أو عميد الكلية هو رئيس التحرير ("فخري"، في حقيقة الأمر)، وهذا غالب في بلدان عربية كثيرة. هذه الممارسة العربية بامتياز هدفها الوحيد وضع شخصية مرموقة في سُدَّة المجلة؛ بعيدًا عن كونه متفرغًا لها أو مدركًا لفنيات العمل بها (الصياح، 2021).

من التحديات التي تواجه عددًا من المجلات العربية هو تشكيل هيئة استشارية دولية ذات تأثير حقيقي في عمل المجلة، على أن يكون تشكيل الهيئة الاستشارية من نطاق جغرافي واسع الانتشار على مستوى العالم الأكاديمي وليس مقيدًا بالمؤسسة أو الدولة التي تصدر منها المجلة العلمية. وحول علاقة المجلة بالأكاديميين من المراجعين (المحكمين) نجد ضوابط ينبغي أن يتسم بها اختيار المحكمين بالمجلات العلمية العربية، تكون هذه الضوابط معلنة وواضحة، وليست على أساس المعارف أو أصحاب النفوذ الأكاديمي، بل على أساس الإسهام الأكاديمي في مجال البحوث المقدمة للمجلات، والدرجة العلمية، وتوزيع النطاق الجغرافي للمحكمين، وعدم تقييد أماكنهم بالدول التي تصدر بها المجلات فقط. المؤلفون أيضًا هم جزء رئيس من الكوادر البشرية التي تمثل مدخلات العمل بالمجلات العربية، لذا وجبَ أن تتنوع أماكنهم الجغرافية وتتنوع أعمالهم ومنهجياتهم؛ وبالتالي تحقيق فكرة "العولمة الأكاديمية" والتبادل المعرفي على نطاق عالمي.

من جانب آخر، وبجانب إتقان اللغة الإنجليزية -لمن تنشر مجلاتهم بحوثًا باللغة الإنجليزية- لا بد من توفير فرص "تطوير مهني معرفي ومهاري مستمر" لفريق المجلة من أكاديميين وإداريين، وتقنيين، ومسؤولي الصف، والإخراج. يُعتقد في كثير من الأحوال -في البيئة العربية- أن تسيير المجلات العلمية لا يتطلب تدريبًا مهنيًّا من أي نوع -الواقع يشير إلى ذلك بجلاء- فكم عدد الممارسات التدريبية التي تُعقد لتطوير الأداء المهني لمنسوبي المجلات العلمية وطاقمها في العالم العربي (مثلاً، تدريب رؤساء هيئة التحرير في كيفية التعامل مع المؤلف والمحكمين، وتدريب الفنيين في كيفية صف الورقة بشكل احترافي أو تطوير موقع المجلة بشكل احترافي، أو حتى تدريب المؤلفين عن كيفية التعامل مع رؤساء هيئة التحرير).

أما عن عدالة التمثيل في الكوادر البشرية فإنه ينبغي مشاركة كل من (الرجال والنساء) في فرق العمل بالمجلات العلمية العربية حسب كفاءتهم العلمية وليس حسب جنسهم، وأن يتم تمثيل الكفاءات النسائية في كل من: رئاسة هيئة التحرير، هيئة التحرير، فريق الدعم، والتحكيم، بما يمثل تمثيل للجندرين في العمل الأكاديمي والإداري بالمجلات العربية؛ حيث إن الواقع -في الغالب- يشير إلى هيمنة الأكاديميين الرجال على صناعة النشر العلمي بالمجلات العلمية. فالرجال عادة ما تكون لديهم شبكة علاقات أكبر وهذا ما يعزز تواجدهم بشكل أكبر في إدارة المجلات ولا سيما في منطقة الخليج العربي. إن إدماج المرأة في الهيئات التحريرية ليس هدفا في ذاته، إلا أن تنوع الهيئات التحريرية للمجلات العلمية يمكن أن يعزز الهيئة بمناظير إضافية يمكن النظر من خلالها إلى الأمور المختلفة. كما يجدر التعقيب أن السعي إلى إدماج المرأة في المجال يعتمد في الأساس على الجودة المضافة، فمعيار الكفاءة هو الفيصل في ذلك، وحضورها الأكاديمي والبحثي ودرجة إسهامها العلمي في المجال هو الركيزة الأولى.

4. جودة الاشتراطات الأدبية والأخلاقية: المعيار الثاني

تمثل الجودة الأدبية والأخلاق المهنية في النشر العلمي صمام أمان لما ينشر من موضوعات بحثية؛ فالنشر العلمي يعتريه في بعض الحالات تجاوزات قد تغيب عن هيئة التحرير، وبالتالي فإن الامتثال لأخلاقيات البحث العلمي والالتزام الأدبي له من الأهمية ما يجعله المعيار الثاني في معايير جودة المجلات العلمية العربية، وقد تضمن هذا المعيار تسعة مؤشرات كما يوضح جدول (2).

جدول 2: معيار الجودة الأدبية والأخلاقية من معايير جودة المجلات العلمية

رقم	مؤشر الجودة	الدرجة المعيارية	الدرجة المكتسبة من المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل			
			سنة 2019	سنة 2020	نسبة التحسن	نسبة التطوير المطلوبة لتحقيق المعيار
1	اصالة الافكار البحثية والإضافة للمعرفة.	20	3	6	%15	%70
2	مكافحة الاقتباس غير المشروع والانتحال العلمي.	10	9	9	%0	%10
3	السماح بنشر انواع متعددة من الاوراق العلمية، كالأوراق المفاهيمية والنظرية والأوراق المعتمدة على وجهات النظر.	3	0	2	%67	%33

4	توفر "كلمة التحرير" (Editorial) في بداية كل عدد، تهدف أن تكون توجيهية، إرشادية أو نقدية.	3	0	2	%67	%33
5	إصدار اعداد خاصة، مرة في السنة على الأقل.	3	3	3	%0	%0
6	استهداف الاوراق ذات الأهمية للقارئ الدولي.	3	1	1	%40	%30
7	تداول القراء للابحاث المنشورة في الشبكات الاجتماعية	10	1	2	%10	%80
8	مكافحة الاوراق او التحكيم الذي يتضمن تحامل، تطرف، تناهض الأمن الفكري، أو تعزز الإرهاب، وعدم مراعاة لأخلاقيات البحث العلمي.	4	3	4	%25	%0
9	توفر وتطبيق استبانة "رضا المتعاملين مع المجلة".	5	5	5	%0	%0
	المجموع	68 نقطة	27 نقطة	40 نقطة	%19	%41
		النسبة التقدير	%40 F	%59 F		

يتضمن هذا المعيار عددًا من المؤشرات التي تؤكد بعدين مترابطين؛ أحدهما أدبي عِلمي، والآخر أخلاقي تحصيني. عددٌ من مؤشرات هذا المعيار يُرسي نظامًا لتوجيه الأوراق المتوقع نشرها في المجلات ويحدد أصالتها ودقة معلوماتها من خلال تأكيد تفرّد الأفكار البحثية المطروحة. أحد أهم المعايير في هذا التصنيف المتوقع هو الأصالة العلمية للبحوث التي تُنشر في المجلات. إن الوضع الحالي للمجلات العربية في صورته العامة هو نشر لبحوث "مولفة" و "مؤلفة"، أو تجميع ومزج بين الآراء المطروحة بالفعل، ولا تتميز هذه البحوث بروح الأصالة والإضافة العلمية المميزة. المؤلفات في العالم العربي الأكاديمي لا تعاني فقط من عدم أصالة الفكرة، بل أيضًا التقديم السطحي للنتائج من دون الدخول في تحليلات ونقاشات عميقة للنتائج؛ بل إن المؤلف -في كثير الأحيان- لا يفهم بشكل دقيق كثيرًا مما يكتبه في الورقة. لكن هذا لا يحدث في حال النشر الأجنبي من قبل الأكاديمي العربي، حيث يتم تناول البحث بكثير من النقد والتعليق على منهجية ونتائج البحث. وعليه، فالأكاديمي العربي يكتب أوراقه العربية بعقلية معينة، ويكتب أوراقه بغير اللغة العربية بعقلية مغايرة تمامًا. هذا لأنه يعرف ويدرك بأنه إذا كتب بالعقلية العربية الأكاديمية "التقليدية" فإن ورقته ستقابَل بالرفض عند المحكمين غير العرب، كما أنه يدرك بأنه إذا كتب بالعقلية الأجنبية فإن ورقته ستقابَل بالرفض لدى المحكمين العرب.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه يمكن وبسهولة انتقاد مؤشر الجودة المعني بـ "أصالة الأفكار البحثية"، على الأقل من ناحية فلسفية؛ حيث إن فكرة "الأصالة البحثية" هي مجرد فكرة مثالية و "طوباوية" (Utopian) وضرب من الخيال، والأكاديميون يرددونها بدون فهم عميق وتحليلي لها، سواء كان في الأدب العربي أو حتى الأدب الغربي. لو كان هناك فعلاً فكرة "أصيلة" في كل 100 ورقة منشورة، لتطور المجتمع البشري بشكل مذهل ومبهر وسريع جدًّا. كون أن الفكرة "أصيلة" بكل ما تعنيه كلمة أصالة لا يمكن أن يكون لها حضور في المجتمع البشري. بمعنى آخر، "أصالة الفكرة" منتفية على أرض الواقع، وما يظهر لنا أنه "أصيل" هو في حقيقة الأمر نتيجة لتطور تاريخي تراكمي وتكرار "ممل جدًّا" ينتج من خلاله "تطور" في الفكرة بشكل غير ملحوظ. وهذا هو سبب وجود فكرة "المراجع" في المجال الأكاديمي؛ حيث إن الأفراد يكررون أفكار بعضهم البعض، لعل وعسى أن يسهم هذا التكرار في الدفع بعجلة التطور بنسبة "لا ترى بالعين المجردة". بمعنى آخر، "أصالة الفكرة" تأتي ضمنًا وبناء على "طبخ على نار هادئة" يستمر عقودًا أو حتى قرونًا. وعليه، فـ"أصالة الأفكار" لا تكون واضحة وجليّة وقابلة للقياس. أي، المطالبة بـ"أصالة الفكرة" (الأصالة المطلقة) مطالبة غير واقعية، ولا تعكس فهمًا عميقًا لكيفية حدوث التطور للأفكار؛ حيث إن أي فكرة "أصيلة" هي ليست وليدة من "لا شيء"، وإنما هي نتيجة لتراكمات معرفية وتاريخية، قد لا يدركها العقل البشري. ما نراه على أنه تطور صِرف وفكرة أصيلة بجدارة هو في حقيقة الأمر نتيجة لسلسلة تاريخية من الأفكار المتتالية والتي لم تعد أنها ليست أصيلة؛ فلذلك الأصالة موزعة تاريخيًّا وجهد تراكمي من قبل "ذكاء جمعي" من قبل أفراد متعددين يقعون في حقب تاريخية متعددة وفي أماكن وأزمنة مختلفة (سواء كانت متقاربة أو متباعدة).

محدودية الأصالة في العالم العربي تقودنا إلى تأكيد ضرورة أن يكون هناك مؤشر جودة مرتبط بالاقتباس (سواء كان الاقتباس ذاتيًّا – أو الاقتباس من الآخرين). إن فحص الاقتباس في نظام عمل المجلات العلمية أصبح خطوة لا بد منها لمواجهة وضبط الزخم المعرفي من المعرفة المتكررة. نظام المجلات العربية لا بد أن يتبنى سياسات واضحة وبرامج ومواقع أكاديمية قوية لفحص الاقتباس، على أن يتم النص على ذلك بشكل واضح في تعليمات النشر. التأكد من عدم الانتحال في النصوص العربية من الصعوبة بمكان، خاصة في ظل عدم وجود برامج حاسوبية معتمدة ودقيقة في هذا الصدد. فما زالت مواقع فحص الاقتباس العالمية لا تؤدي مخرجات دقيقة تمامًا فيما يتعلق بالنصوص العربية مقابل النصوص المكتوبة باللغة الإنجليزية، ولكن مع الوقت لعل المبرمجين العرب يطورون برامج دقيقة تضمن حقوق الملكية الفكرية العربية. هذا من الضرورة بمكان، حيث إن كثيرًا من المجلات تقوم باقتباس الانتحال في النصوص العربية بشكل بدائي، حيث تقوم بنسخ أماكن مختلفة من البحث المسلم للنشر ولصقه في محركات البحث للتأكد من أصالته. على المجلات العربية أن تحدد وبدقة في قواعد النشر بها نسبة لا ينبغي تجاوزها فيما يتعلق بالاقتباس المشروع وفق ضوابط التوثيق المتبعة، أما الاقتباس غير المشروع فلا يُسمح به إطلاقًا. إن بعض المجلات العربية تسمح بالاقتباس غير المشروع إلى نسبة تصل إلى 20%، وفي عرف هذه المجلات فإنه هذا الاقتباس "غير المشروع" يعد مشروعًا ما لم يتجاوز 20%.

وفي هذا الصدد يمكن تناول مفهوم (البحوث الموازية) كأحد المفاهيم الحديثة التي ينبغي على الباحثين إدراك مدلولها الاصطلاحي، والبحوث الموازية -أو المتوازية- أو البحوث مكررة الفكرة، هي بحوث لها نظائر من الدراسات السابقة، كأن يكرر الباحث عملاً ما، مع تغيير مكان إجرائه أو وحداته التجريبية، وهي بحوث لا تضيف جديدًا للمعرفة، رغم أنها بحوث سليمة من حيث آلية العمل، غير أنها تفتقد الأصالة بمعناها القريب. والبحوث الموازية -مع الإقرار أنها قد تكون دراسات جيدة- غير أن العديد من المجلات المرموقة لا تسمح بنشر هذا النمط من البحوث. ويجب التأكيد هنا أن البحوث الموازية لها حضور قوي في العالم الأكاديمي العربي، وهناك عدد كبير من البحوث الموازية تسلم للمجلات العربية.

وهنا يجب التأكيد أيضًا أن دور هيئة التحرير يمتد إلى ما هو أبعد من كونهم فنيين أو وجودهم الصوري الرمزي، وأن عليهم تقديم "كلمة التحرير" أو "كلمة العدد" (Editorial) في كل مرة يصدر فيها عدد جديد من المجلات العلمية، فالعُرف الدولي ينظر لدور هيئة التحرير على أنه دور تطويري للحقل العلمي وليس "تسيير" أمور المجلات فقط. فينبغي أن تمارس هيئة التحرير صلاحياتها كـ "سلطة أكاديمية" للتغيير والتطوير في حقل صناعة النشر العلمي وفق كل تخصص أكاديمي. وهنا يرصد أعضاء هيئة التحرير في "ورقة تأملية" أو "ورقة ناقدة" رؤيتهم العميقة للميدان البحثي، بصورة قد تجعل من هذه الورقة -أو الكلمة- كلمة "ناقدة للذات" والوضع الراهن للنشر العربي، ولا سيما أننا في مجال العمل الأكاديمي العربي نفتقد بشدة إلى "نقد الذات" نقدًا بناءً تترتب عليه إفاقة من "غيبوبة" الرتابة العلمية، وتحقيق إجراءات تطويرية ملموسة في النشر العربي، وتحسين أداء عمل المجلات العربية المحكمة. إن كلمة التحرير في بداية كل عدد للمجلة مُمارسة غائبة في الوطن العربي.

ومن الأهمية بمكان إتاحة المجال للمؤلفين لنشر أوراقهم التأملية والنقدية وحتى القائمة على وجهات النظر، وتعزيز هذا الجانب المهم من النشر العلمي، بعيدًا عن الأبحاث الكمية التي تمثل نسبة عالية من النشر في العالم العربي بشكل عام. ناهيك عن ضرورة الخروج من القالب الموحد لنمط البحث العلمي المبني على منهجيات ثابتة وجامدة "تقتل" روح الإبداع الأكاديمي قتلاً في بعض الأحيان؛ خاصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية الذي يتحمل وجهات النظر والرؤى التأملية بصورة أكبر بكثير من مجال العلوم الأساسية والتطبيقية. إن فكرة سحب منهجية البحث قسرًا من مجال العلوم الأساسية والتطبيقية التي تخضع إلى التجريب المَعْملي إلى العلوم الإنسانية هي فكرة غير عادلة لمجال العلوم الإنسانية؛ فكيف يمكن للدراسات اللغوية والعلوم الشرعية، وبعض علوم التربية وعلم الاجتماع أن تخضع لمنهجيات مقوْلبة تسير وفق خطوات نمطية تغلق آفاق التأمل والتفكير أمام المؤلفين. على مجلاتنا العربية أن تتيح آفاقًا واسعة لنشر الأفكار التأملية والأوراق القائمة على وجهات النظر جنبًا إلى جنب مع الأوراق القائمة على منهجيات البحث المتبعة سلفًا.

وفي كل الأحوال فإن ما ينبغي تأكيده هنا هو أن المنهج العلمي الرصين يقتضي ويتطلب من صاحبه أن يكون مؤهلاً لتقبل الآخر دون أن يذوب

فيه؛ إذ إن استقرار فكرة عدم تقبل الآخرين في عقلية بعض الباحثين يجعلهم ينغلقون على نمط فكري وأسلوب تقليدي وقالب ثابت لا يكاد يرى أي جديد "قابل للطرح والمعالجة"، حتى إن فكرة عدم تقبل الآخر لدى بعض الباحثين قد تؤدي بهم إلى رفض التواصل مع المجلات العلمية التي تتحرك في نطاق برمجية تقنية تعتمد اللغة الإنجليزية لغةً أولى للتواصل، حتى وإن كان البحث المرسل مكتوبًا باللغة العربية، هذا على الرغم من توفر إمكانية الترجمة الفورية لمصطلحات البرمجيات المعروفة على نطاق واسع. ومن مظاهر عدم تقبل الآخر أيضًا ما يحدث في بعض الأقسام العلمية بالعلوم الإنسانية من إصرار على كتابة الآيات القرآنية بالخط المصحفي في البحوث والرسائل العلمية، مع رفض كتابتها بقواعد الخط الإملائي العربي، والخط المصحفي هو خط "توقيفي" لكتابة المصحف الشريف وليس لكتابة الآيات القرآنية؛ أي أنه "حصري" على كتابة المصحف الشريف، والفرق واضح بين كتابة المصحف نفسه وبين كتابة الآيات القرآنية، ولا يخفى أن الدراسات العلمية ونحوها قد يقرؤها من يعرف قواعد الخط المصحفي ومن لا يعرفها، فكتابة الآيات القرآنية بقواعد الخط الإملائي العربي أقرب للقارئ العام و"القارئ الدولي" على السواء. (ويُعرف القارئ الدولي هنا بأنه شخصية اعتبارية محايدة؛ سواء شخص، مجموعة، جهة، مؤسسة أو مُنظمة، لا تشترك مع المؤلف في الحدود الزمانية والمكانية واللغوية التي كُتبت بها الورقة، وهو الذي لا يشترك مع المؤلف في أيديولوجية أم أو عرق أو جنسية أو ثقافة مجتمعية).

وهنا يأتي الحديث عن مفهوم "المشكلة البحثية" الغائب لدى كثير من الباحثين في العلوم الإنسانية والاجتماعية، إذ إن كثيرًا من الباحثين ينظر إلى "المشكلة البحثية" بمفهومها اللغوي لا بمفهومها الاصطلاحي، فيرى أن أي عنوان جديد في تخصصه لا بد أن يعبر عن مشكلة بحثية حقيقية كائنة، غير أن المفهوم الحقيقي للمشكلة البحثية مغاير تمامًا لهذه الرؤية؛ إذ إن وجود المشكلة البحثية يعني وجود إشكال حقيقي يقطع الطريق عن الوصول إلى الهدف؛ بحيث لا يمكن الوصول إلى الهدف إلا بحل هذه المشكلة البحثية، ومن هنا يكون البحث الجاد هو الذي يسعى لحل هذا الإشكال، وهو الذي -من ثم- يملك التأثير العلمي الحقيقي.

لذا أصبح من الضروري حتمًا أن تستهدف المجلات العربية "القارئ الدولي". ويتطلب الاهتمام بالقارئ الدولي في الأبحاث -وخصوصا المنشورة بغير اللغة العربية- إعادة صياغة وتقديم القضايا الفكرية والمشاكل البحثية المرتبطة بالسياق المحلي بصورة تجذب اهتمام القارئ الدولي لمثل هذه القضايا وتبرز الإسهام المعرفي العربي في هذا المجال. ومن ثم ينبغي أن تستثمر الأبحاث المنشورة بلغة غير عربية في المجلات العربية لمخاطبة القارئ الدولي وإبراز الإسهام المعرفي العربي للعالم. وإن كانت الأوراق تكتب باللغة العربية، فينبغي أن تحاكي القارئ الدولي؛ وهذا يتطلب التخلي عن التشبث والتمسك بقضايا فكرية وبحثية قد لا يكون لها أثر واضح في حقول المعرفة الدولية.

وأما ما يتعلق بمؤشر الأداء المرتبط بالقارئ الدولي، فلعله يمثل النقطة الأكثر إثارة في هذه الورقة؛ إذ إن الصراع بين "المحلية" و"العالمية" ليس بالشيء الجديد على الساحة الأكاديمية في أماكن متعددة، غير أنه ليس مطروحًا بقوة في قطاع النشر الأكاديمي على وجه الخصوص. وكثير من المحكمين والمحررين يذكرون للمؤلفين أنه في حال الحديث عن قضايا محلية ثقافية غير غربية، فالمفترض من المؤلف أن ينشر ورقته في مجلات محلية. وهذا بشأن العالم العربي يعني نشر القضايا المحلية الثقافية في مجلات غير مصنفة في كلاريفيت أو سكوبس، وبالتالي تهميش المؤلفين المتخصصين في قضايا محلية عربية. وينبغي التنويه هنا على أن القضايا المحلية الثقافية في العالم الغربي تعد من قبل محرري ومحكمي المجلات الغربية من الأهمية بمكان للقارئ الدولي، بينما القضايا المحلية الثقافية في العالم العربي لا تعد من قبل محرري ومحكمي المجلات الغربية من الأهمية بمكان للقارئ الدولي. وهذا قد يفسر على أنه يعكس فلسفة عميقة وقديمة لا تزال متغلغلة في عقلية عدد من محرري ومحكمي المجلات الغربية، وهي أن القضايا الغربية (مهما كانت) تمثل "النواة" (Core أو Centre) بينما القضايا غير الغربية لا تعدو إلا أن تكون "المحيط" أو حتى القشور "Periphery". ومن هذا المنطلق، فالأصل بقاء النواة والتخلص من القشور. وتَوجِيه المجلات للاهتمام بالقارئ الدولي فقط قد يفهم بشكل سياسي على أنه محاولة "إصلاحية" لإقصاء و"تذويب" القضايا المحلية الثقافية غير الغربية (ونعني هنا بالخصوص العلوم الاجتماعية والإنسانية)، وبالتالي التخلص منها (باعتبارها "قشور") على المدى البعيد، في سبيل هيمنة الثقافة الغربية التي ترى من قبل البعض أنها تسيّر المجتمع الإنساني نحو "الطوباوية" (Utopianism). وهذا يقودنا لنقطة أخرى حيال الهدف من العالم الأكاديمي: هل هو التدخل (Intervention) في المجتمعات من أجل قيادتهم نحو المجتمع الطوباوي المثالي، أو أنه وصف السلوك البشري وتنظيره وفهمه واحترام الثقافات كما هي بدون أي تدخل؟ إذا كان الأول، ففكرة التخلص من الممارسات المحلية الثقافية غير الغربية التي تعوق من التحول إلى "الطوباوية" (المثالية والبعد عن الواقع) مبرر نوعًا ما. أما إذا كان الهدف منها ذوبان القضايا المحلية فنعود إلى نقطة السيطرة والهيمنة الغربية على كل ما هو محلي.

مؤشر جودة آخر هو "مدى مداولة القراء للأبحاث المنشورة في الشبكات الاجتماعية"، وذلك باعتبار أن معدلات تداول الورقة يمكن أن تشير إلى قيمتها لدى القراء، أو إلى قدرتها على إشعال فتيل النقاش حول أمر ما. ويمكن أن يرى البعض أن هذا يمثل تحديًا للثقافة العربية، حيث إن مداولة القارئ العام للأوراق العلمية أو حتى الاطلاع عليها وقراءتها محدودة؛ وذلك لأسباب قد يكون أحدها ضعف الحلقة بين القارئ العام والمنشورات العلمية في العالم العربي. الواقع هو أنه عندما ينشر باحث ما ورقة علمية فإنه يشاركها في الشبكات الاجتماعية، وهذه المشاركة يتبعها زخم من التعليقات التي تبارك للشخص النشر، دون تعليق على فحوى الورقة أو حتى قراءتها. فحتى لو حصل تداول للأوراق العلمية في الشبكات الاجتماعية فالحافز وراء ذلك هو بالعادة الفخر والتفاخر (وهي عادة ثقافية تاريخية عند العرب)، وليس بالضرورة من باب نشر وتبادل المعرفة والعلم. في المقابل، نجد سمة أخرى عند بعض الباحثين العرب قد تكون مستمدة من الثقافة الإسلامية، وهي "التواضع"، كما نجد سمة أخرى لقيمة ثقافية عربية هي الخوف من "العين والحسد".. وإحدى هاتين السمتين -أو كلاهما- يمكن أن تقود بعض المؤلفين إلى عدم نشر أعمالهم على وسائل التواصل الاجتماعي بشكل كبير. وبمعنى آخر، وبالرغم من أهمية هذا الجانب المتعلق بمؤشر الجودة "مدى مداولة القراء للأبحاث المنشورة في الشبكات الاجتماعية"، إلا أن هذا المؤشر إن حقق درجة عالية (أو منخفضة) في العالم العربي، فقد لا يكون نتيجة لجودة (أو رداءة) البحث العلمي.

قضية أخرى فنية تجدر الإشارة إليها وهي أن قياس مدى مداولة القراء للأبحاث المنشورة باللغة الإنجليزية في الشبكات الاجتماعية سهل ومتاح وذلك بسبب وجود برامج رقمية قادرة على رصد المنشورات الإنجليزية، ناهيك عن أن الكثير من البحوث العربية تنشر على هيئة صور فلا تتعرف عليها تلك البرامج. ولك السؤال حيال مدى قدرة هذه البرامج على معرفة مدى مزاولة الأوراق العلمية المنشورة باللغة العربية في الشبكات الاجتماعية. ولكن السؤال الأعمق هو: هل السبب فني ولوجستي في عدم قدرة هذه البرامج على تعَرُّف الأوراق باللغة العربية (وإن نشرت لها ملخصات باللغة الانجليزية)، أم أنه سبب سياسي يكمن في الرغبة في تعزيز هيمنة اللغة الإنجليزية والثقافات المرتبطة بها (وهذا موضوع جدير بالمناقشة والتحليل والفهم)، أم هناك أسباب أخرى اقتصادية مثلاً؟ يبدو أنه ليس السبب الأول؛ حيث إن هذه البرامج ستكون قادرة على التعرف على الأوراق العربية إذا ما تم توظيف مبرمجين جيدين ومترجمين.

5. جودة الاشتراطات التنظيمية : المعيار الثالث

تعد الخدمات اللوجستية والتنظيمية التي تعتمدها المجلة عنصرًا مهمًّا لنجاحها وتطورها وهي رافد لجودة المجلة يسهم في استمراريتها. ويوضح (جدول 3) مؤشرات معيار الجودة اللوجستية والتنظيمية.

جدول 3: معيار الجودة اللوجستية والتنظيمية من معايير جودة المجلات العلمية

رقم	مؤشر جودة	الدرجة المعيارية	الدرجة المكتسبة من المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل			
			سنة 2019	سنة 2020	نسبة التحسن	نسبة التطوير المطلوبة لتحقيق المعيار
1	توفر رقم مطبوع او إلكتروني (ISSN).	5	5	5	%0	%0
2	الاعداد تصدر بانتظام.	10	10	10	%0	%0

3	عدم توقف عمل المجلة خلال الإجازات الطويلة.	5	5	2	-60%	%60
4	وجود سياسة مكتوبة يتم الالتزام بها تعرض المدة المتوقعة من التسليم إلى صدور قرار المحكمين.	10	4	10	%60	%0
5	وجود سياسة مكتوبة يتم الالتزام بها تضمن الجودة اللغة للأوراق	10	0	10	%100	%0
6	وجود "إرشادات النشر" تفصيلية معلنة يتم الالتزام بها.	10	4	10	%60	%0
7	توفر المعرف الرقمي العالمي الموحد (DOI) لكل بحث من الأبحاث المنشورة.	10	0	10	%100	%0
8	وجود سياسة مكتوبة يتم الالتزام بها تعرض المدة المتوقعة للرد على استفسارات المستفيدين.	5	2	5	%60	%0
9	وجود جهود لتحقيق التصنيف في جهات التصنيف المتعددة.	20	10	12	%10	%40
10	تضمن الورقة العلمية نبذة عن كل مؤلف	2	0	2	%100	%0
	المجموع	87 نقطة	40 نقطة	76 نقطة	%41	%13
	النسبة التقدير		%46 F	%87 B+		

يتضمن هذا المعيار عددًا من المؤشرات التي تؤكد ضرورة اكتمال المتطلبات الفنية والإدارية والعلمية للمجلات العربية. لوحظ أن بعض مجلات الخليج العربي قد تتوقف خلال الإجازات الرسمية الطويلة (كإجازة الصيف)؛ وذلك لأن بعضها يقوم على الكوادر غير الخليجية، مما يترتب عليه توقف استقبال البحوث بها على الأقل في فترة الصيف والتي تقابل فترة إجازة هذه الكوادر، هذا يعني أن البحث والنشر العلمي في بعض المناطق العربية يتعرض لظاهرة "الموسمية"؛ حيث يرتبط بالمواسم والإجازات، وهذا يهدد الثقة الدولية في المجلات ويقلل من فرص تصنيفها في قواعد البيانات العالمية. لو أنه نظريًّا تم توقف جميع المجلات عن العمل خلال الإجازات الطويلة، فهذا قد يوقع المؤلفين في الحرج الشديد، لأن الكثيرين منهم تمثل لهم الإجازات فترة الذروة في التواصل مع المجلات. وهنا يجب تأكيد أن عالم النشر الأكاديمي عالم معرفي، ينبغي ألا يعرض للموسمية، وإنما يكون التدفق المعرفي متواصلاً بلا انقطاع.

من جانب آخر فالمجلات العربية -تنظيميًّا- ينبغي أن تحدد مدة واضحة ومنصوصًا عليها في تعليمات النشر للفترة بين التسليم والنشر، يقترح ألا تتجاوز ستة أشهر بحد أقصى. يلاحظ في هذا الصدد تفاوت كبير جدًّا في المجلات العربية؛ فبعضها ينشر في أقل من شهر، وبعضها يتجاوز العامين؛ هذا التفاوت يشير إلى خلل الإجراءات التنظيمية في نظام عمل المجلات العربية وعدم خضوعه لمعايير ومؤشرات واضحة فيما يتعلق بوضوح الرؤية حول المدة الزمنية من التسليم إلى النشر. يثار الشك حول مدى مصداقية المجلات التي تعطي خطاب النشر في مدة أقل من شهر، وفي الحقيقة لا يُعلم إن كانت هذه نقطة قوة أو نقطة ضعف في المجلة؛ حيث إن الإجراءات التي تتعلق بالمُدد الزمنية غير واضحة وغير منصوص عليها وغير شفافة في بعض الأحيان؛ فقد يتم نشر أوراق بعض أصحاب النفوذ الأكاديمي في مقر المؤسسة التي تنتمي إليها المجلة بسرعة كبيرة جدًّا لأن جميع كوادر المجلة تُسخِّر نفسها لتتبع إجراءات أوراقهم على حساب أوراق المؤلفين الآخرين من خارج المؤسسة، لا شك أن هذا يحدث، ولكن وجود مؤشرات واضحة ومعلنة للمجلات في هذه النقطة يغلق باب ضعف الثقة والمحسوبية في نظام عمل المجلات العربية في هذا الجانب، وهو يدخل في سياق تضارب المصالح. إن "تعارض وتضارب المصالح" ليس بين المؤلفين أنفسهم، ولكن بين المؤلفين والمسؤولين عن المجلات العربية. البعد والحرص وزيادة الانتباه إلى مسألة "تعارض وتضارب المصالح" من الأهمية بمكان، فهناك أبحاث تنشر ليست ذات جودة عالية، وإنما السبب الحقيقي في قبولها قد يكون علاقات ومصالح ليست ذات ارتباط بجودة ونوعية البحث أو أصالته، مما يعمق جرح النشر العلمي العربي ويسهم بضعفه. وقضية "تعارض المصالح" هذه ستظل في مقدمة القضايا الأكاديمية ما لم يتم علاجها وفق آليات واضحة ومحددة تمنع من هيمنتها على النشر العلمي وغيره.

فيما يتعلق بقواعد النشر (أو ما تسمى أيضًا "تعليمات النشر")، فإنه من الواضح أن بعض المجلات لا تتقيد حرفيًّا بتلك القواعد التي ترسمها، أو لا تتقيد بها أصلاً، ناهيك عن أن المؤلفين أنفسهم لا يتقيدون بها. فأصبحت بعض المجلات تضع هذه القواعد كنوع من الشكليات أو لاستكمال العناصر الخاصة بالمجلة، ولا تلتزم أو تُلزم الباحثين بها، في حين أن إرشادات النشر التفصيلية تعد أحد أهم المؤشرات التي تضمن آلية عمل مميزة داخل المجلات العلمية. لكننا يبدو أننا نعاني في المجلات العربية من عدم وضوح كافٍ في إرشادات وتعليمات النشر في العالم العربي، وهذه الظاهرة -عدم وجود إرشادات وتعليمات كافية- نلاحظها بشكل جلي في العالم العربي، على خلاف بعض الدول المتطورة الذين يعطون الإرشادات والتعليمات أهمية بالغة في كل مكان، في المباني، وفي المؤسسات الحكومية، وفي أماكن الخدمات العامة، وغير ذلك.

من خلال تجربة المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، ورغم التوسع في توضيح تعليمات النشر والتمثيل عليها تفصيلاً في كل موضع إلا أن المؤلفين يحاولون تجاهل أغلبها؛ ربما يتصورون أن الالتزام ببعضها كافٍ، أو يفترضون أن المحرر ليس لديه الوقت الكافي للتأكد من قيام المؤلف بها. ومن ثم تضطر إدارة المجلة إلى إعادة الورقة مرات ومرات للباحث لإجباره على الالتزام بالقواعد. هذا يشير إلى عدم التزام عدد كبير من المؤلفين العرب بتفاصيل النشر أو عدم رغبتهم في قراءتها، بمعنى أدق. الدليل على ذلك هو وُجود نسبة كبيرة من الباحثين يسعون جاهدين لترك قراءة التعليمات والاستعاضة عنها بالاتصال الشفوي بالمجلة لمحاولة إسماعهم القواعد شفويًّا؛ يبدو أن هذا أحد أساليب الباحثين العرب في إقامة علاقة "ودية" مع كوادر المجلة أو مع المحررين قبل إرسال الورقة للمجلة. لا ينبغي للمجلات الرصينة أن تترك فرصة للباحثين لكسر تعليمات النشر إن أرادت أن تحقق تقدمًا في مسيرتها في صناعة النشر الدولي المميز. مع ضرورة تأكيد ماهية أن تكون هذه التعليمات مكتوبة بشكل منطقي، وليس بشكل اعتباطي وبدون أسباب مقنعة. ينبغي الإشارة إلى أن الإشكالية في العالم العربي الأكاديمي ليس فقط عدم اتباع التعليمات التفصيلية، ولكن التذمر من وجود التعليمات والشكوى إلى سلطات أعلى في حالة وجود تعليمات تفصيلية، ويرى أن وجود تعليمات تفصيلية هو ضرب من التعقيد.

وإذا وجدت تعليمات تفصيلية وصارمة للنشر فإن المؤلفين يحاولون الالتفاف عليها. يبدو أن الباحث العربي لديه مشكلة مع التقيد بالتعليمات التفصيلية. وإذا ألزم المؤلفون العرب بمثل هذه التعليمات، فإن الكثير منهم يراوغ لعدم اتباع التعليمات، ويلجأ لطرق ملتوية تساعده في الالتفاف على التعليمات المطلوبة، وإدخال "واسطات" للهروب من مهمة اتباع التعليمات. المؤلفون يشعرون المجلات أنهم "مذنبون" في إلزامهم باتباع التعليمات. سبب عدم الرغبة في اتباع التعليمات تكمن في عدم الرغبة في القراءة. ولا يمكن إنكار أن المجلات ذاتها تتحمل جزءًا من المشكلة؛ حيث إن الكثير من المجلات تضع تعليمات النشر "شكليًّا" لإرضاء المجالس العلمية التي تتطلب توافر تعليمات النشر على مواقع المجلات، ولكن هذه المجلات لا تتبعها ولا تلزم المؤلف بها. في المقابل، يرى البعض الآخر أن الإشكالية ليست في الباحث العربي، وإنما في المجلات العربية بصفة عامة، والمؤسسات العربية بصفة أعم، تلك المؤسسات التي أهملت معاييرها حتى أصبح التقيد بها شكلاً من أشكال التعقيد وعدم المرونة. ودليل ذلك أن الباحث العربي يلتزم بشكل أكبر عندما يقوم بالنشر في المجلات الأجنبية، كما يلتزم بالإرشادات والتعليمات في الفضاءات العامة في البلدان الغربية. وأيا كانت الدوافع، فإن الالتزام بتعليمات النشر يعمل على تجويد المجلات العلمية من خلال تنميط الأوراق العلمية ومن ثم تسهيل التنقل داخلها للقرّاء.

6. **جودة الإمكانات الإلكترونية**: المعيار الرابع

يعد الموقع الإلكتروني للمجلة أحد معايير الجودة التي تسعى المجلات لتطويرها وتحسينها، حيث يمثل المرآة الرئيسة والواجهة لمن يريد تصفح المجلة. ويوضح (جدول 4) معيار الجودة الإلكترونية.

جدول 4: معيار الجودة الإلكترونية من معايير جودة المجلات العلمية

رقم	مؤشر جودة	الدرجة المعيارية	الدرجة المكتسبة من المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل			
			سنة 2019	سنة 2020	نسبة التحسن	نسبة التطوير المطلوبة لتحقيق المعيار
1	جودة تصميم وإخراج الموقع الإلكتروني، من ناحية تناسق الخطوط والألوان والأشكال والصور والأيقونات، وسهولة الاستخدام، وسهولة تصفح الموقع، وغيرها.	5	3	5	%40	%0
2	تكامل المعلومات على الموقع الإلكتروني.	10	3	10	%70	%0
3	توفر الموقع الإلكتروني بجميع اللغات التي تنشر فيها المجلة.	10	10	10	%0	%0
4	خلو الموقع الإلكتروني من الأخطاء اللغوية.	5	3	5	%40	%0
5	توفير أيقونة "بحث"، تساعد الزائر في البحث عن مؤلف أو ورقة علمية في الموقع الإلكتروني.	2	2	2	%0	%0
6	توفر منصة من منصات "الإدارة الإلكترونية للمجلات العلمية".	15	0	15	%100	%0
7	توفر خاصية النشر الإلكتروني الفوري للورقة حال قبولها.	10	0	10	%100	%0

المجموع	57 نقطة	21 نقطة	57 نقطة	%63	%0	
	النسبة التقدير	%37 F	%100 A+			

يتضمن هذا المعيار عددًا من المؤشرات التي تؤكد التحول الإلكتروني للمجلات العلمية العربية، بحيث توفر النسخة الإلكترونية للمجلة مزايا النسخة الورقية وأكثر، على أن يكون لكل مجلة موقع إلكتروني متكامل، ومعلن، واحترافي، ويتضمن هذا الموقع جميع التبويبات اللازمة للتعريف بالمجلة، وهي: أيقونة "وصف للمجلة" وأيقونة "الأهداف والنطاق" وأيقونة "هيئة التحرير" وأيقونة "خطوات التحكيم" و "إرشادات التسليم" وأيقونة "تسليم الأوراق" وأيقونة "للتواصل". ينبغي أن يبدو موقع المجلة بشكل احترافي تكاملي، وأن يكون متوفرًا بجميع اللغات التي تنشر بها المجلة، وأن يخلو من الأخطاء اللغوية والمطبعية. ويجب تأكيد أن وضوح تبويبات الموقع الإلكتروني وسهولة التعامل معه في المجلات العلمية ييسر على الباحثين والزائرين عمليات التسليم والمراجعة والاستشهاد والبحث داخل الموقع عن أي ورقة أو مؤلف فورًا.

من جانب آخر فإن نظام العمل الرقمي لمسار البحوث بالمجلات العربية ينبغي أن يعتمد على توفر منصة "الإدارة الإلكترونية للمجلات العلمية" (مثل، ScholarOne أو Editorial Manager)؛ حيث تسمح هذه المنصات بتسليم وتحرير وتحكيم وتعديل الأوراق داخل المنصة مباشرة دون الاعتماد على البريد الإلكتروني العادي. في هذا الصدد تبنت جامعة الملك فيصل الاشتراك في منصة مخطوطات (ScholarOne) وهي منصة إلكترونية تتبع (Clarivate Analytics) هدفها إدارة إجراءات المجلات العلمية الرائدة عبر الإنترنت، من التسليم حتى النشر. تتضمن الإجراءات من خلالها استقبال البحوث العلمية، وتحريرها، وتحكيمها بشكل إلكتروني كامل، مما يدعم التحول الإلكتروني الكامل للمجلات العربية من خلال توظيف منصات رائدة لضبط مسارات تدفق البحوث إلى المجلة منذ لحظة تسليمها حتى حصول المؤلفين على خطابات النشر؛ بما في ذلك آليات التسليم والتحكيم والمراسلات بين الأطراف ذوي الصلة بالورقة العلمية (المؤلف - المحرر - المحكم - رئيس التحرير). وقد تكون هذه الخطوة محفزًا للمجلات العربية في تطوير منصاتها وإجراءاتها الخاصة في استقبال البحوث العلمية، وتحكيمها بشكل إلكتروني، كما ستكون محفزًا لشركات التقنية العربية المتخصصة في تطوير أنظمة إلكترونية رائدة مدعومة عربيًا، تخدم هذا الإطار، بالتعاون مع هيئات رسمية عربية تدعم البحث العلمي. هذا من الضرورة بمكان، حيث إن المنصات القائمة بالعادة لا تدعم اللغة العربية، وهذا يمثل تحديًا للأكاديميين العرب ممن لا يقتن اللغة الإنجليزية.

7. جودة الاشتراطات الفنية: المعيار الخامس

حتى تتطور المجلة لا بد من معيار يتناول جودة المجلة الفنية من خلال تضمين جميع بيانات الباحثين، وسياسات المجلة، ومعلومات النشر، وغيره. ويوضح (جدول 5) مؤشرات معيار الجودة الفنية للمجلة.

جدول 5: معيار الجودة الفنية من معايير جودة المجلات العلمية

رقم	مؤشر جودة	الدرجة المعيارية	الدرجة المكتسبة من المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل: سنة 2019	سنة 2020	نسبة التحسن	نسبة التطوير المطلوبة لتحقيق المعيار
1	جودة تصميم واخراج الورقة وغلاف العدد.	3	2	3	33	0
2	اكتمال البيانات عن الورقة (في كل صفحة من صفحات الورقة)، متضمنة اسم المجلة وملخص البحث وعنوان البحث والكلمات المفتاحية والمؤلف المراسل بجميع اللغات التي تنشر فيها المجلة، رقم العدد والمجلد والسنة ورابط البحث على الإنترنت، وأرقام الصفحات، وتاريخ الاستقبال والنشر.	10	8	10	20	0
3	اكتمال البيانات عن المؤلف: الاسم، القسم، الكلية، الجامعة، المدينة، الدولة، بيانات التواصل (أو ما يناظرها) بجميع اللغات التي تنشر فيها المجلة.	10	8	10	20	0
4	وجود سياسة مكتوبة يتم الالتزام بها تعرض عدد الكلمات المسموح بها للورقة وللمخلص ولعنوان الورقة والكلمات المفتاحية وعدد الجداول والرسومات.	10	9	10	10	0
5	وجود نمط واضح للتفريق بين العناوين الرئيسة والفرعية وألفرع فرعية.	3	0	3	100	0
6	تكون جميع التواريخ متوفرة بالميلادي، والعملات بالدولار الأمريكي، واستعمال المقاييس الدولية وليست المحلية.	3	1	3	67	0
7	تكون المراجع مكتوبة بنظام كتابة المراجع المتبع في المجلة، مع ضرورة اكتمال بيانات المراجع.	10	6	10	40	0
8	تكون المراجع غير الإنجليزية "مرومنة".	10	0	10	100	0
9	توفر إحصاءات سنوية معلنة عن عمل المجلة.	4	1	4	75	0
المجموع		63 نقطة	35 نقطة	63 نقطة	%44	%0
		النسبة التقدير	%56 F	%100 A+		

يتضمن هذا المعيار عددًا من مؤشرات الجودة التي تؤكد خروج كل ورقة بحثية من المجلة في أكمل صورة لها من حيث بيانات الشكل والمضمون والوصول؛ إذ ينبغي لكل ورقة علمية تصدر عن المجلة أن تكون وحدة مستقلة في التعريف بذاتها من حيث تضمينها -باللغتين العربية والإنجليزية- بيانات المجلة والعدد والمجلد وبيانات المؤلف كاملة، بحيث لا يحتاج من يطالعها أو يستشهد بها إلى الرجوع إلى أية بيانات إضافية للتوثيق أو نحوه. يضاف إلى ذلك ضرورة إدراج تاريخ الاستقبال وتاريخ النشر أيضا على متن كل ورقة، بالتواريخ الميلادية وباللغتين العربية والإنجليزية، ورابط (DOI) ورابط (QR) ومدى أرقام الصفحات لكل ورقة. الإخراج الفني الاحترافي للورقة لا يقل أهمية عن محتواها العلمي. لذا ينبغي أن تحرص المجلات العربية على قوالب مميزة لها، وهذا يقودنا إلى تصميم غلاف المجلة الذي لا يقل أهمية عن محتوى الأعداد، والذي ينبغي أن يتناسب من حيث تصميمه وإخراجه مع محتوى كل عدد، ويكون مصممًا بشكل احترافي جدًا يليق بأن يطلق على المجلة "مجلة القرن الحادي والعشرين".

وهنا ينبغي الحديث عن دور اللغة العلمية المباشرة في صياغة الورقة العلمية؛ بدءًا من عنوانها وملخصها، مرورًا بطرق العمل والإجراءات البحثية، وانتهاءً بالنتائج والتوصيات؛ فينبغي أن تكون اللغة المكتوب بها الورقة لغة علمية أكاديمية مباشرة، تبتعد عن الإسهاب الذي لا علاقة له بالورقة من الناحية العلمية، وأيضا تبتعد عن تكرار الجمل والمعاني المعلومة بالضرورة. ويتصل بالصياغة اللغوية جانب يتعلق بتطور المصطلحات العلمية المترجمة، إذ إن كثيرًا من هذه المصطلحات تمت صياغتها في مراحل متقدمة زمنيًا في القرن العشرين، ثم تطورت العلوم والمصطلحات، وتطورت اللغة العلمية، وبقيت هذه المصطلحات على حالها، دون أن تمتد إليها يد التطوير لتعيد صياغتها بما يتناسب مع اللغة العلمية البسيطة السهلة المباشرة.

ومن التحديات المتصلة بهذا السياق: إشكال صياغة عنوان الورقة العلمية في المجلات متعددة التخصصات؛ إذ إنه من المؤكد أن كل تخصص علمي له مصطلحاته الخاصة به التي لا يدركها على حقيقتها الاصطلاحية إلا من له علاقة بهذا التخصص، وهذا يقتضي احتمال أن يتضمن عنوان الورقة العلمية مصطلحًا تخصصيًا دقيقًا، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ينبغي أن تتوجه المجلة متعددة التخصصات إلى صياغة عنوان الورقة العلمية بلغة بسيطة تناسب القارئ العام والقارئ الدولي، فأصبح -إذن- عنوان الورقة المنشورة في هذه المجلة يتجاذبه اتجاهان: واحد يدعوه إلى مخاطبة القارئ المتخصص، والآخر يدعوه إلى مخاطبة القارئ العام. فهل يكون حل هذا الإشكال بوجود مجلات متخصصة لنشر مثل هذه العناوين؟ أم أن على الباحثين -وجميع المعنيين- أن يعملوا على تبسيط اللغة العلمية وإعادة

صياغة المصطلحات؟ إن هذا الإشكال يمثل تحديًا كبيرًا ينبغي طرحه والتفكير به وإيجاد حلول وآليات محددة وواضحة لتجاوزه.

وإذا ما جئنا إلى وضع الحد الأقصى لعدد كلمات الورقة، فإنه وباستقراء الخبرات والمقارنة بأفضل الممارسات عالميًا، قد تبين أن عدد 8 آلاف كلمة كحد أقصى لكتابة الأوراق البحثية هو عدد مناسب جدًا؛ بحيث لا يحقق إسهابًا مملاً ولا اختصارًا مخلاً. وهذا يدفعنا أيضًا إلى وضع الحد الأقصى لعدد كلمات عنوان الورقة ليكون 15 كلمة، وملخصها 200 كلمة، وأن يكون عدد الجداول والأشكال في الأوراق البحثية ستة جداول وستة أشكال كحدٍ أقصى لكل ورقة، يستطيع الباحث أن يشير إلى كل شيء من خلال هذا العدد من الجداول -بعض البحوث في التربية الفنية والجغرافيا قد تتطلب إدراج عدد أشكال أكثر بلا شك- لكن في التخصصات التي لا تتطلب وجود أشكال وجداول متعددة نجد أن الباحث العربي مولع بالإكثار من عدد كلمات عنوان البحث وعدد الجداول ونحو ذلك. إن كثيرًا من الباحثين العرب يسعون لوضع كل البيانات في جداول أو على هيئة نقاط؛ حيث لوحظ أن بعض الباحثين يضع نسب الصدق والثبات في جداول مستقلة، حتى إننا نجد الجدول قد يحتوي على رقم أو رقمين على الأكثر، وهو ما يمكن كتابته في نصف سطر بدون جدول.

من الناحية الفنية أيضًا، ينبغي أن يتم اعتماد ترقيم متسلسل ومتواصل للعناوين الرئيسة والفرعية والفرع فرعية في كل ورقة، هذا الترقيم يمثل خطًا متصلاً لتدفق العناصر وتتابعها داخل الورقة، حتى يدرك القارئ بداية كل فكرة ونهايتها. ومن واقع تجربة مع تحرير الأوراق العلمية، فإن كثيرًا من الكتاب العرب يسلم الورقة للنشر وهو لا يستطيع أن يميز العناوين الأساسية من الفرعية والفرعية الفرعية.

أما عن كتابة المراجع في البحوث العربية فهي تعاني من تخبط وعشوائية ونقص كبير في البيانات، من الناحيتين العلمية والفنية، بحيث يكون من النادر إذا تصفحت أحد البحوث العربية أن تجد قائمة المراجع مضبوطة تمامًا على نسق واحد، أو مكتملة البيانات. هذه ظاهرة عربية متغلغلة ومقلقة حيال صحة الاستشهادات في الأوراق البحثية. ومن الملاحظ أن المجلات العربية عادة لا تلقي الضوء على هذه النقطة رغم أهميتها. لذا فمن الضروري حتمًا أن تكون المجلات العربية حازمة جدًا مع المؤلفين في هذا الشأن، حتى ولو تساهل فيه -أو تجاهله- المحكمون.

ويقودنا ضبط قائمة المراجع علميًا وفنيًا إلى ضرورة "رومنة" المراجع غير الإنجليزية لتحقيق وصول دولي لها، خاصة لدى المجلات التي تسعى إلى التصنيف الدولي. وحبذا لو كان هناك نظام توثيق مشترك عربيًا لجميع المجلات في إطار تنظيمي قادر على منافسة أنظمة التوثيق العالمية، يهتم بجميع المتغيرات المتعلقة بالتوثيق الداخلي والتوثيق بقائمة المراجع تسهيلا على الباحثين وتعميمًا لأنظمة عربية. ينبغي أن يكون لكل مجلة عربية تقارير وإحصاءات سنوية أو نصف سنوية توضح مدى إنجازات المجلات وتقدمها نحو أهدافها وخططها الإستراتيجية، فمن المناسب أن الأرقام والإحصاءات تتحدث عن تطور كل مجلة عربية.

8. تعقيب ختامي

استعرضت هذه الورقة عددًا من المعايير المقترحة لتطوير منظومة النشر في المجلات العلمية. فيما يلي نوجز المعايير الخمسة كما يوضحها (جدول 6). هذه المعايير لا تعني ضرورة الالتزام الحرفي بها جملة وتفصيلاً، فهناك مساحة من الحرية التي تُمكن المحررين وهيئات التحرير من التحرك المرن في التعديل والإثراء والتطوير، ولكن الأصل الالتزام بالمعايير ومؤشرات الجودة، إلا إذا استدعت المصلحة الانحراف أو التحرك "المؤقت" في اتجاه مخالف، على ألا يكون الانحراف أو المخالفة هو المعتاد.

جدول 6: معايير جودة المجلات العلمية

رقم	المعيار	الدرجة المعيارية	الدرجة المكتسبة من المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل سنة 2019	سنة 2020	نسبة التحسن	نسبة التطوير المطلوبة لتحقيق المعيار
1	الجودة البشرية	70	31	47	27%	22%
2	الجودة الادبية والأخلاقية	68	27	40	%19	%41
3	الجودة اللوجستية والتنظيمية	87	40	76	41%	13%
4	الجودة الإلكترونية	57	21	57	63%	0%
5	الجودة الفنية	63	35	63	44%	0%
	المجموع	345 نقطة	154 نقطة	283 نقطة	%37	%18
	النسبة التقدير	%82 B	%45 F			

تم تطبيق المعايير التي اعتمدتها الورقة على الوضع القائم بالمجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، والتزمت المجلة بتطبيقها واعتمادها في إصدارها من العلوم الإنسانية والأساسية منذ سنتين. أما عن الوضع الحالي للدرجات والنسب المكتسبة للمجلة من نموذج المعايير المقترح خلال السنتين الماضيتين، فهي معروضة في (جدول 6).

"مَن المعني بتطبيق هذه المعايير؟" إن الخيار التقليدي أن تتبنى ذلك إحدى الشركات في القطاع الخاص. وقد لا يكون من الملائم دخول القطاع الخاص في إدارة المجلات الأكاديمية -بالرغم من أنه الواقع في عدد من المجلات الرائدة دوليًا- حيث إن ذلك يعني أن تصبح إدارة الأكاديميين بيد غير الأكاديميين؛ وهذا يتعارض مع فكرة أصيلة في فلسفة العالم الأكاديمي. ولكن قد يكون من الخيارات أن يُشكل "اتحاد رؤساء هيئات التحرير"، يكونون سلطة تقييمية للمجلات، على أن تكون أولى مهامهم البحث عن داعم مالي للمشروع.

من المقترح أن يتم منح كل مجلة شهادة سنوية تعرض البيانات المضمنة في (جدول 6). ومن المقترح أن يصدر جدول يعرض الدرجات المكتسبة لجميع المجلات، ويكون هذا الجدول بمنزلة تصنيف لجودة المجلات. أيضًا من المقترح أن يتم عمل موقع إلكتروني يتضمن توضيحًا لكل مؤشر من مؤشرات الجودة، ووصفًا له، وتقوم كل مجلة بتقييم نفسها في كل معيار من المعايير، مع رفع الشواهد والأدلة، وتسلم من خلال الموقع لعرضها على اللجنة المختصة في جهة الاعتماد؛ لاعتماد هذا التقييم من عدمه. يتم تقييم أداء كل مجلة بشكل دوري، ويتم رصد جميع المجلات في هذا الموقع، وتكون هناك نسب إحصائية توضح مدى التقدم أو الإخفاق في المؤشرات لكل مجلة على حدة.

ولقائل أن يقول إن تقييم المجلات ينبغي ألا يكون وفقًا لنموذج أوحد؛ ولكن ينبغي أن يكون هناك أكثر من نموذج، وكل نموذج يستجيب للعوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية المرتبطة بالسياق الذي تنتمي له مجلة ما (عيد، 2016). فعلى سبيل المثال، لا يعقل أن يتم تقييم مجلة عربية ومجلة صينية وفقًا لنموذج أوحد؛ وبالتالي يتم تجاهل جميع الاختلافات التاريخية بين كل من الثقافتين. هذا لأن تقدم وتطور المجتمع الأكاديمي في أي مجال ينبغي أن ينطلق من سياق ثقافي يلبي احتياجات ذلك المجتمع. نحن بحاجة لإرساء نماذج لمعايير ومؤشرات ضمان جودة إدارة المجلات العلمية تستجيب للسياقات المختلفة؛ مع الأمل في أن تضع المصفوفات الغربية القائمة هذه المعايير في الحسبان عند التعامل مع المجلات التي تختلف معها في السياق. ينبغي أن يتأمل واضعو المصفوفات الغربية القائمة هذه المعايير المبنية على سياقات مختلفة بغية الاستفادة منها في تطوير المعايير الخاصة بها.

في السياق العربي، ينبغي أن تكون معايير المجلات العربية منبثقة من أصول عربية، وتتماشى مع متطلبات وحاجات المجتمع العربي البحثية لتطوير البنية المؤسسية للبحث العلمي العربي، وفق آليات وضوابط محددة ومعلنة، مع أهمية الإفادة من التجارب الناجحة في هذا الصدد (عبدالرحيم، 2016). إن الاهتمام بوضع معايير ومؤشرات عمل يحقق فاعلية في نظام النشر العلمي العربي -وهذا من الضرورة بمكان- ويسهم في تطور وتحديث هذا الميدان العربي وإدخاله إلى القرن الحادي والعشرين؛ فالمعايير مدخل مُهم لإصلاح هذا النظام وتحسين مساره.

قد يفهم أو يتصور بعض الباحثين في البيئة العربية أن إرساء معايير ومؤشرات شمولية لصياغة أسس صناعة النشر العلمي بالمجلات المُحكمة لا يعدو إلا أن يكون تعقيدًا وتضييقًا لمسار النشر على الباحثين، وخاصة أولئك الذين اعتادوا أن تكون إجراءات النشر بمنزلة إجراءات متسامحة وسهلة، ولا تتطلب معايير جودة معينة وعالية. لكن الحقيقة أن المحاولة الجادة لتجويد النشر العلمي فنيًا وأكاديميًا هي إحدى السبل الرئيسة لتحقيق ريادة حقيقية في مجال النشر المتميز (أحمد، 2018). لم يعد

الاهتمام بتجويد أوعية النشر الأكاديمي ترفًا مؤسسيًّا سنته مؤسسات البحث والتعليم العالي الرائدة، بل أصبح مطلبًا عالميًّا فرضته متطلبات "سوق" النشر العلمي وشروط التوسع في ميدان البحث والتطوير (البوسعيدية، 2014). من البديهي أن جودة وعاء النشر تعكس جودة وصرامة البحث والمعرفة التي نشرت فيه؛ ذلك أن وعاء النشر الجيد يعزز ثقة المتلقي -أيا كان ذلك المتلقي- سواء كان من داخل المجتمع الأكاديمي كالباحثين والدارسين، أو من خارج المجتمع الأكاديمي كمؤسسات الأعمال المهتمة بالاستثمار في ميدان المعرفة والبحث والتطوير.

شكر وتقدير

يتقدم فريق التأليف بالشكر الجزيل لسعادة الأستاذ الدكتور شار سعد الشهري (أمين المجلس العلمي ورئيس الهيئة الفرعية للعلوم الأساسية والتطبيقية بالمجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، الأحساء، المملكة العربية السعودية) وسعادة الأستاذ الدكتور عادل مصطفى حسين أبو سلامة (مدير تحرير بذات المجلة) على مراجعة وتجويد مسودة هذه الورقة.

نبذة عن المؤلفين

عبدالرحمن عيسى الليلي

قسم المناهج وطرق التدريس، كلية التربية، جامعة الملك فيصل، الأحساء، المملكة العربية السعودية
المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، الأحساء، المملكة العربية السعودية
aallily@kfu.edu.sa ،00966540015997

د. الليلي، دكتوراه (أكسفورد)، سعودي، أستاذ مشارك، مدير مركز وطني، رئيس هيئة تحرير (سكوبس)، أعماله في 7 لغات (منها، إسباني، فلبيني، إندونيسي، صيني، إيطالي)، مقابلاته في 5 لغات (منها، فرنسي، إسباني، ألماني)، مؤسس 4 نظريات (منها، "Multiple Stupidities" و"Retroactivism" و"On-the-Go Sourcing") و 3 منهجيات ("Crowd-Authoring" و"Crowd-Reflecting" و"Door-Knocking")، أكثر مبيعًا (أمازون)، نشر مع أكبر دور نشر (Nature Research, Cogent, Palgrave, Elsevier, Springer, Taylor & Francis, Wiley, Sage, Oxford)، نشر 24 ورقة في كلاريفيت و/أو سكوبس، أبحاثه مقتبسة من قبل 35 دولة (منها المجر، صربيا، روسيا، بيرو، كوريا، كولومبيا، سويسرا، هولندا، السويد، فنلندا، لاتفيا) في 6 لغات (منها، التركية و الليتوانية)، عمل في نيوزلندا وإيطاليا خلال فترات الصيف. شارك بأوراق في مؤتمرات سنغافورة، اليونان، اليابان، بلغاريا وغيرها. عمل مستشارًا لمؤسسات منها الويكيبيديا وجامعة هانوفر. رقم الأوركيد: 0000-0002-5116-422X. الموقع الرسمي: https://abdulrahmanallily.wordpress.com

عبدالرحيم فتحي إسماعيل

قسم المناهج وطرق التدريس، كلية التربية، جامعة أسيوط، أسيوط، مصر
المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، الأحساء، المملكة العربية السعودية
afismail@kfu.edu.sa ،00966591508620

د. إسماعيل، مصري، أستاذ مشارك المناهج وطرق تعليم اللغة العربية، فائز بجائزتين بحثيتين في مجال الدراسات التربوية، محرر البحوث التربوية بمجلة جامعة الملك فيصل، أشرف على نادي أدب جامعي، منسق الأنشطة الطلابية بكلية جامعية، مستشار لجنة ثقافية باتحاد الطلاب، مدقق لغوي، مهتم بالتخطيط اللغوي وتعليم العربية للناطقين بغيرها، له عدد من الأوراق البحثية المنشورة إقليميًّا ودوليًّا، منها ورقة في تصنيف Q1 وذات استشهادات دولية واسعة، وله كتابان في التربية اللغوية عن دار الفكر بالأردن ودار نور بألمانيا، لديه خبرة تدريسية في عدد من المقررات الجامعية بمرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا، وأشرف على عدد من الرسائل العلمية، وشارك في مشاريع ومؤتمرات أكاديمية محلية ودولية.

خالد سعد المطرب

قسم المناهج وطرق التدريس، كلية التربية، جامعة الملك فيصل، الأحساء، المملكة العربية السعودية
kalmotreb@kfu.edu.sa ،00966554898097

د. المطرب (جامعة إنديانا وجامعة مانشستر)، سعودي، أستاذ مشارك، عضو المجلس العلمي ومستشار بجامعة الملك فيصل، أسهم مع لجان داخل وخارج الجامعة في بناء وتقييم وتطوير البرامج والمعايير والخطط الاستراتيجية بالإضافة إلى الجودة والاعتماد وتأسيس المنظمات. أدار عدد من المشاريع الوطنية وشارك في إنجاز بعضها بتكليف من وزارة التعليم، شركة تطوير للخدمات التعليمية، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، هيئة تقويم التعليم والتدريب، موهبة، والهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة. وقدم عدة استشارات علمية لعدد من الوزارات والمراكز والهيئات الوطنية والعالمية. ونشر وحكم عدة أبحاث في مجال المعايير والمناهج والتفكير الاستراتيجي والتقويم.

مسفر سعود السلولي

قسم المناهج وطرق التدريس، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية
malsalouli@ksu.edu.sa 00966555900985

د. السلولي (جامعة اندينا بلومنقتون) سعودي، أستاذ، مدير عام الدراسات والبحوث بوزارة التعليم، عضو الهيئة الاستشارية لجامعة الملك خالد، رئيس هيئة تحرير المجلة السعودية للعلوم التربوية، عضو مجلس عمادة البحث العلمي، محكم عن المنطقة العربية في جائزة حمدان مع اليونسكو، عضو اللجنة الدولية للمعلمين باليونسكو، مستشار بالمركز الاقليمي للجودة والتميز، مستشار بوزارة التعليم العالي، وكيل عمادة التطوير للتخطيط الاستراتيجي، وكيل عمادة التطوير والجودة، رئيس لجان مراجعة مناهج الرياضيات، رئيس مجموعة بحثية في مركز التميز البحثي لتعليم العلوم والرياضيات.

فتحي محمد علي أبوناصر

المركز الوطني لأبحاث الموهبة والإبداع، جامعة الملك فيصل، الأحساء، السعودية
قسم القيادة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك فيصل، الأحساء، السعودية
fabonasser@kfu.edu.sa ،00966559915510

د. أبو ناصر، دكتوراه (جامعة اليرموك)، أردني، أستاذ الإدارة التعليمية المشارك؛ عضو هيئة تدريس؛ نشر ما يزيد عن 33 بحثًا من الأبحاث العلمية في العديد من المجلات الإقليمية والدولية وله 7 كتب في المجالات التربوية؛ أشرف وناقش العشرات من طلبة الماجستير والدكتوراه في غير جامعة؛ مدرب معتمد في مجالات القيادة التربوية وتدريب المدربين. حاصل على العديد من الجوائز التربوية المحلية والاقليمية، كما شارك بالعديد من المشاريع البحثية الوطنية والإقليمية والدولية في مجالات التعليم والتطوير التربوي والموهبة والإبداع. رقم الأوركيد: 0000-0002-1282-1004.

عائذ إبراهيم المبارك

قسم المحاسبة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك فيصل، الأحساء، المملكة العربية السعودية،
aymubarak@kfu.edu.sa ،00966135896232

د. المبارك، دكتوراه في التمويل والمحاسبة (University of Strathclyde) وماجستير (University of Colorado at Boulder)، سعودي، ويعمل أستاذًا مساعدًا، ومستشار معالي رئيس الجامعة، والمشرف على إدارة التخطيط الإستراتيجي والهوية المؤسسية، ترأس وشارك في عدد من اللجان والمجالس داخل وخارج جامعة الملك فيصل. وتتضمن الاهتمامات البحثية له كل من حوكمة وتمويل الشركات والقطاع العام. ولقد قام بنشر وتحكيم عدد من الأوراق العلمية.

أحمد علي الحازمي

قسم التربية، جامعة جازان، جازان، الأحساء، المملكة العربية السعودية، 00966540015471، ahmed.alhazmi1@gmail.com

د. الحازمي، سعودي، دكتوراه (RMIT University)، يعمل أستاذًا مشاركًا في حقل التعليم والعلوم الاجتماعية، تقع اهتماماته البحثية في التقاطع بين الدراسات الثقافية والفينومينولوجيا وعلم الاجتماع. عمل باحثًا زائرًا في جامعة سسكس وجامعة برايتون وكلية الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن. شارك في مجموعة من الأعمال القيادية وعضوية مجموعة من اللجان الدائمة.

أماني خلف الغامدي

كلية التربية، جامعة الامام عبدالرحمن بن فيصل، الدمام، السعودية، 00966553332700، akhalghamdi@iau.edu.sa

أ.د. الغامدي، دكتوراه (University of Western)، سعودية، أستاذ دكتور المناهج العامة وطرق تدريس العلوم، ووكيلة التطوير الأكاديمي. لها أبحاث مستفيضة في التربية والتعليم والمناهج في دوريات سعودية وخليجية وأمريكية وكندية وأسترالية وأوروبية محكمة ومصنفة، ونشر لها عدد من الكتب التربوية باللغتين العربية والإنجليزية. قدمت د. أماني للمكتبة العربية ترجمة لأحدث ما كتب عن إستراتيجيات التدريس المتمايز؛ حيث ترجمت للعربية كتابين حديثين هما: التدريس المتمايز في الصف الاعتيادي للكاتبة: ديانا هيكوكس، وإستراتيجيات التدريس المتمايز للكاتب: ريتشارد كاش.

علي خليفة عبداللطيف

المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، الأحساء، المملكة العربية السعودية
00966531616493، aabdulatif@kfu.edu.sa

د. عبد اللطيف، دكتوراه (جامعة القاهرة)، مصري، أستاذ النحو والصرف المساعد بجامعة الملك فيصل، محرر العلوم الإنسانية والإدارية للقضايا غير التربوية في المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، عضو مجمع اللغة العربية بمكة المكرمة، وعضو الاتحاد الدولي للغة العربية ببيروت، وعضو الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه "تبيان". حكم عددًا من البحوث العلمية، وله عدد من البحوث المنشورة بالمجلات العلمية المحكمة، وعدد من الكتب. قدم مجموعة من الدورات والبرامج التدريبية. شارك في العديد من الدورات التدريبية والمنتديات والملتقيات والمؤتمرات الدولية. أوركيد: 0000-0001-9218-5097.

محمد عبد اللطيف الملا

قسم المناهج وطرق التدريس، كلية التربية، جامعة الملك فيصل، الأحساء، المملكة العربية السعودية، 00966505920595، maalmulla@kfu.edu.sa

د. الملا (جامعة ليستر)، سعودي، أستاذ مساعد، وكيل كلية التربية للدراسات العليا والبحث العلمي، والمشرف على وحدة الاستشارات التربوية، ورئيس لجنة الدراسات العليا والبحث العلمي بكلية التربية. أسهم في بناء وتقييم عدد من البرامج الأكاديمية لمرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا، نشر عددًا من الأبحاث العلمية في عدد من المجلات ذات معامل التأثير والمصنفة في ISI وScopus. أقام عددًا من الدورات التدريبية التي تخدم أعضاء هيئة التدريس والمدرسين وطلبة الدراسات العليا في الجانب التعليمي والتربوي.

مهدي محمد العمري

قسم المناهج وطرق التدريس، كلية التربية، جامعة الملك فيصل، الأحساء، المملكة العربية السعودية، 00966594662244، mahdi@kfu.edu.sa

د. العمري دكتوراه (LaTrobe University)، سعودي، أستاذ مشارك، عميد كلية التربية بجامعة الملك فيصل، له العديد من المؤلفات المنشورة في مجلات عالميَّة مُصنَّفة في قواعد بيانات كلاريفيت وسكوبس، وعدد من المجلات العربية المُحكَّمة. تولَّى عددًا من المناصب القياديَّة كوكيل لعمادة البحث العلمي ووكيل لعمادة شؤون أعضاء هيئة التدريس، ورئيس لقسم أكاديمي سابق. قام بتدريب عدد كبير من الأكاديميين على كيفيّة النشر في مجلات عالميَّة مُحكمة للتخصصات الإنسانية والاجتماعيَّة. اهتماماته البحثيَّة تضمَّنت التعلُّم المُدمج (المزيج) والتعلُّم الإلكتروني، والفصل المعكوس (المقلوب)، ووسائط التعلُّم الاجتماعيَّة، تنمية مهارات التفكير، التعلُّم المعتمد على مشكلة، وبرامج التربية الخاصة.

الجوهرة فهد خالد آل سعود

قسم الطفولة المبكرة، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، aljoharafk@gmail.com

د. الجوهرة، دكتوراه (جامعة الملك سعود)، سعودية، عضوة مجلس الشورى السعودي، مستشار مركز أبحاث الجريمة بوزارة الداخلية. وهي حاليًا تعمل كأستاذ مشارك في كلية التربية في نفس الجامعة. قامت بتدريس عدد من المقررات لمرحلة البكالوريوس والدراسات العليا، ومنها: صحة ورعاية الطفل، تشريعات ومنظمات الطفولة، مشكلات طفولة، تربية دينية واجتماعية، مدخل في رياض الأطفال، تغذية الطفل، التوجيه والإرشاد النفسي للأطفال وأسرهم. لها عدد من الأبحاث المنشورة في مجلات إقليمية ودولية.

المراجع

أحمد، أسامة لطفي محمد. (2018). الإنتاج العلمي المصري في قواعد بيانات الاستشهادات: دراسة مقارنة لقاعدتي Web of Science & SCOPUS. *الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات*، **25**(50)، 347-383.

البوسعيدية، هدى خلفان راشد. (2014). *خصائص النتاج الفكري لأعضاء هيئة التدريس بجامعتي السلطان قابوس والملك عبدالعزيز المكشف في قاعدة بيانات Scopus من 1986 - 2013م: دراسة ببليومترية*. رسالة ماجستير. كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، مسقط، سلطنة عمان.

الخطيب، خليل محمد (2020). واقع البحث العلمي في الوطن العربي (2008- 2018) دراسة وصفية تحليلية. قطر: منظمة المجتمع العربي العلمي.

خليفة، محمود عبدالستار. (2017). تقييم الدوريات العلمية العربية في ضوء المعايير الدولية لقواعد البيانات وأدلة الدوريات: دوريات المكتبات والمعلومات نموذجًا. *Cybrarians Journal*، **48**(2017)، 1-33.

الصياح، علي عبد الله (2021). *المجلات العلمية المحكمة في العلوم الشرعية: جمع وتقديم*. الرياض، السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

عبدالرحيم، عبدالرحيم محمد. (2016). الإنتاج الفكرى لأعضاء هيئة التدريس بجامعة سوهاج المسجل فى قواعد البيانات الدولية: دراسة تحليلية. *الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات*، **23**(46)، 253-283.

العقاب، كمال. (2018). الإنتاج العلمي للجامعة الجزائرية خلال الفترة 2000 - 2014. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، **11**(ملحق)، 80-91.

علي، أسامة حامد على. (2015). الانتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة بنها المتاحة فى قاعدة بيانات سكوبس Scopus: دراسة ببليومترية. *مجلة الفهرست*، **52**(51)، 51-82.

عيد، سهير عبدالباسط. (2016). الدوريات المصرية في قواعد بيانات الاستشهادات المرجعية العالمية: دراسة تحليلية. *المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات*. **3**(3)، 11-54.

Abdul Rahim, A.M. (2016). al'iintaj alfikraa li'aeda' hayyat altadris bijamieat suhaj almusajil fa qawaeid albayanat alduwaliati: Dirasat tahliliati 'The intellectual production of faculty members at Sohag University registered in international databases: An analytical study'. *Recent Trends in Library and Information*, **23**(46), 253–83. [in Arabic]

Ahmed, O.L.M. (2018). al'iintaj aleilmiu almisria fi qawaeid bayanat alaistishhadat: dirasat mqarnt laqaeidati Web of Science & SCOPUS 'Egyptian Scientific Production in Citation Databases: A Comparative Study of the Web of Science & SCOPUS Database'. *Recent Trends in Library and Information*, **25**(50), 347–83. [in Arabic]

Al Busaidia, H.K.R. (2014). *Khasayis Alnitaj Alfikrii Li'aeda' Hayyat Altadris Bijamieatay Alsultan Qabws Walmalik Eibdaleziz Almukashif Fi Qaeidat Bayanat Scopus Min 1986–2013: Dirasatan Bibiliumitriatin* 'Characteristics of the Intellectual Output of the Faculty Members at Sultan Qaboos University and King Abdulaziz University in the Scopus Database From 1986 To 2013: A Bibliometric Study'. Master Thesis. College of Arts and Social Sciences, Sultan Qaboos University, Muscat, Sultanate of Oman. [in Arabic]

Aleaqab, K. (2018). al'iintaj aleilmiu liljamieat aljazayiriat khilal alfatrat 2000–2014 'Scientific production of the University of Algiers during the period 2000–2014'. *Journal of Law and Human Sciences*, **11**(supplement), 80–91. [in Arabic]

Ali, O.H.A. (2015). al'iintajiat aleilmiat li'aeda' hayyat altadris bijamieat binha almutahat fa qaeidat bayanat sukubis Scopus: Dirasat bibiliumitriat 'The scientific productivity of faculty members at the University of Benha, available in the Scopus database: A bibliometric study'. *Index Journal*, **52**(51), 51–82. [in Arabic]

Al-Khatib, K.M. (2020). *Waqie Albahth Aleilmii fi Alwatan Alearabii (2008-2018) Dirasatan Wasafiatan Tahliliat* 'The Reality of Scientific Research in the Arab World (2008-2018): An Analytical Descriptive Study'. Qatar: The Arab Scientific Society Organization. [in Arabic]

Eid, S.A. (2016). aldawriaat almisriat fi qawaeid bayanat al'iistishhadat almarjieiat alealamiati: Dirasat tahliliati '*Egyptian Journals in global citation databases: An analytical study'. International Journal of Library and Information Sciences*, **3**(3), 11–54. [in Arabic]

Huang, P. C. (2018). Citation indexes: Uses and misuses. *Modern China*, **44**(6), 559–90.

Khalifa, M.A.S. (2017). taqyim aldawriaat aleilmiat alearabiat fi daw' almaeayir alduwaliat liqawaeid albayanat wa'adilat aldawriaat: dawriaat almaktabat walmelwmat nmwdhjaan 'Evaluating Arab scientific periodicals in light of international standards for databases and periodicals directories: Library and information periodicals as a model'. *Cybrarians Journal*, **48**(2017), 1–33. [in Arabic]

Lahiry, S., Sinha, R. and Thakur, S. (2019). Impact factor: Does it really have an impact? *Indian Journal of Dermatology, Venereology, and Leprology*, **85**(5), 541.

Lariviere, V. and Sugimoto, C. R. (2019). 'The journal impact factor: A brief history, critique, and discussion of adverse effects'. *In*: W. Glänzel, H.F. Moed, U. Schmoch and M. Thelwall (eds.) *Springer Handbook of Science and Technology Indicators* (pp. 3–24). Berlin: Springer.

Sayah, A.A. (2021). *Almajallat Aleilmiat Almahkamat fi Aleulum Alshareiati: Jame Wataqdimu* 'Refereed Scientific Journals in Sharia Sciences: Collection and Presentation'. Riyadh, Saudi Arabia: Imam Muhammad bin Saud Islamic University. [in Arabic]

Valderrama, Á., Jiménez-Contreras, E., Valderrama, P., Escabias, M. and Baca, P. (2019). Is the trend to publish reviews and clinical trials related to the journal impact factor? Analysis in dentistry field. *Accountability in Research*, **26**(7), 427–38.

Wouters, P., Sugimoto, C. R., Larivière, V., McVeigh, M. E., Pulverer, B., de Rijcke, S. and Waltman, L. (2019). Rethinking impact factors: Better ways to judge a journal. *Nature*, 28 May 2019.